موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت

(١٩٩٠ - ١٩٩١ م)

المدرس الدكتور
علي جودة صبيح المالكي
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص:-

مازالت اليابان ارض خصبة تستهوي الباحثين للبحث بداخلها وسوف نتحدث في هذا البحث عن موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١ م) ، كونها أحد أهم الأحداث التي شهدها النظام الدولي في بداية التسعينات وهذا الحدث كان له أثر على السياسة اليابانية الخارجية ، نظراً لأن اليابان تحتل مركزا متميزا على المستويين الاسيوي والعالمي , فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثمان التي تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي. والتي سعت لإحداث التوازن المطلوب بين دورها السياسي ومكانتها الاقتصادية العالمية ، كما سنتطرق إلى العلاقات اليابانية العراقية قبل هذه الفترة والتي اقامت اليابان فيها علاقة دبلوماسية سياسية واقتصادية وثقافية تتأرجح ما بين القوة حيناً والضعف حيناً اخر .

Japans Position on the Iraqi Occupation of Kuwait 1990 – 1991

Dr. Ali Joda Sabyh Al – Maliky
University of Basrah /Centre for Basrq and Gulf Studies

Abstract:

Japan has been considering fertile soil, which makes the researchers have the desire (passion) to find out more about it. In this research, we're going to discuss the situation of Japan from the Iraqi-Kuwiti war (1990_1991) In addition, this war is considered one of the most important events in the international system, beginning of the 1990s, and it affects Japan Foreign Policy.

Because of Japan occupies a distinct position at both of Asian and global levels, so it's one of the eight First World which coordinates its policy for global economy's stability .Japan also is looking for achieving the right balance between its global political and economic role.

The research will also discuss the era that Japan made a diplomacy, political, economic and cultural relations which oscillates between strength and weakness while another.

المقدمة:-

أتسمت العلاقات العراقية – الكويتية ، منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، بطابع القلق والتوتر ، اذ كانت أنظمة الحكم في العراق تتنقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والآخر ، عمل الانكليز بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على رسم الحدود بين الكويت والعراق ، ومع بداية العشرينات من القرن المنصرم كانت مسألة الحدود العراقية ـ الكويتية قد استقرت , الا ان مشاكل الحدود وعائديه الكويت سرعان ما عادت الى التوتر في العلاقات بين الجارتين وذلك بسبب ظهور النفط من جهة وتوجهات الساسة العراقيين المتمثلة بالسياسة الخارجية ومدى قناعاتهم بأستقلال الكويت وسيادتها مثل الملك غازي والزعيم عبدالكريم قاسم واخيراً الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين

كانت الأزمة المترتبة على دخول القوات العراقية إلى الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ م تحدياً محدوداً ومجالاً للمناورة الدبلوماسية اليابانية للتعامل مع تهديدات واردة ومحتملة في البيئة الدولية . اذ شهدت السياسة الخارجية اليابانية في مضمونها تجاه الشرق الاوسط تحولاً جوهرياً منذ بداية التسعينات وأصبحت قضية الاهتمام الياباني بالعراق أحد أهم فصول ذلك التحول .

كما طرحت هذه الأزمة أيضاً مختبراً للتعرف إلى نمط الاستجابة المتوقعة من قبلها تجاه ضغوط واردة من حلفائها في الغرب ، فضلاً عن المتغيرات الأساسية الخاصة بحماية مصالحها داخل المنطقة العربية .

اتخذت اليابان مع دخول القوات العراقية إى الكويت جملة من السلوكيات المتتابعة التي يمكن إجمالها في المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت بعد التنديد بالاحتلال ، ثم إعلانها حظر استيراد النفط من العراق والكويت ، واتخذت إجراءات توقف الاستثمارات والقروض وغيرها من المعاملات الرسمية مع العراق والكويت .

أهداف البحث :- يهدف البحث إلى الآتي :

- التعرف على موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت .
- دراسة تعامل اليابان الدبلوماسي والسياسي أثناء الحرب العراقية الكويتية .
- التعرف على موقف اليابان الاقتصادي ودورها في الاحتلال العراقي للكويت .

فرضيات البحث :- يستند هذا البحث على فرضيتين اساسيتين :

١- الدور الذي يمكن لليابان القيام به في تسوية المشكلات الدولية ودورها في التعامل مع الاحتلال العراقي للكويت ومساهمتها في حرب تحرير الكويت .

٢- تدخل العراق في الكويت دوافعه اقتصادية اكثر منها نزاعات حدودية ، كما أن تدخل الولايات المتحدة في حرب الخليج نتيجة الخليج جعلها تفرض على اليابان ضغوطاً تجعلها تتخذ موقفاً رسمياً تجاه هذه الحرب .

اهمية البحث :- ترجع أهمية ذلك البحث

- المساهمة في معرفة أهم التغيرات الجذرية اليابانية التي حدثت في نظامها السياسي باعتبارها مثالاً نادراً لدولة غير أوربية نجحت في تحديث نفسها بموقفها تجاه العراق عندما غزا الكويت والتي استطاعت من خلاله أن تمتلك علاقات جيدة مع الاطراف كافة.
- يكشف البحث الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على اليابان لاتخاذها موقف تجاه العراق في هذه الحرب .

تساؤلات البحث

- ماهي الدوافع الداخلية والخارجية التي جعلت اليابان تتخذ موقفاً رسمياً من حرب العراق على الكويت ؟
- ما هو الموقف الرسمي الذي اتخذته اليابان تجاه العراق أثناء غزوها على الكويت ؟
- هل ساهمت اليابان مالياً في تمويل قوات التحالف أثنا ء الاحتلال العراقي للكويت ؟
- ما موقف اليابان من احتجاز العراق للمدنيين الكويتيين رهائن لها اثناء الاحتلال ؟
- هل لعبت الضغوط الامريكية دوراً في تحديد موقف اليابان تجاه قضية احتلال العراق للكويت؟
- ما هو الموقف الشعبي لليابان من الاحتلال العراقي للكويت ؟
- هل تأثرت العلاقات اليابانية العراقية بموقف اليابان تجاه العراق من احتلالها للكويت ؟

تقسيم الدراسة

وسوف تقسم الدراسة إلي مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب وذلك على النحو التالي :

- المبحث الاول : العلاقات العراقية – اليابانية حتى عام ١٩٩٠ والذي يتكون من مطالب على النحو التالي:

- **المطلب الأول** : العلاقات السياسية والدبلوماسية

- **المطلب الثاني** : العلاقات الاقتصادية

- **المطلب الثالث** : العلاقات الثقافية والفنية

المبحث الثاني : سوف يتحدث فيه عن الموقف الياباني من الاحتلال العراقي للكويت(١٩٩٠ – ١٩٩١ م) وتكون من مطالب على النحو التالي :-

المطلب الاول :- دوافع الموقف الياباني من الاحتلال العراقي للكويت :-

اولا : الدوافع الداخلية

ثانياً : الدوافع الخارجية

- **المطلب الثاني** : الموقف الرسمي لليابان من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١م) - المطلب الثالث : الموقف الشعبي لليابان من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠- ١٩٩١)

- **المطلب الرابع** : اثر موقف اليابان وانعكاسه على العلاقات العراقية اليابانية

المبحث الأول

العلاقات العراقية اليابانية حتي عام ١٩٩٠ م

يعود تاريخ بدء العلاقات السياسية بين اليابان والعراق إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية اذ اسست الحكومة اليابانية مفوضية لها في العراق عام ١٩٣٩م.[١] والتي تمثلت في علاقات سياسية دبلوماسية واقتصادية وثقافية وفنية والتي كانت لها تأثير في العراق وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول : علاقتها السياسية والدبلوماسية

بدأت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية اليابانية في نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وطرأ تحرك ملموس من الحكومة اليابانية تجاه تطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق وكلفت وزارة الخارجية اليابانية وزيرها المفوض (أ . تازاما A . Tazamai) بزيارة عدة دول عربية كان من بينها العراق لتوطيد العلاقات ما بين البلدين والتقى حينها بالوزير المفوض من قبل دولة العراق (توفيق السويدي) [٢] وطلب منه تزويده بنموذج الاعتراف بالدولة العراقية ، وقوبل طلبه بالترحيب وذلك بهدف تنظيم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين [٣]. و على أثر ذلك رحبت وزارة الخارجية العراقية برغبة حكومة اليابان في الاعتراف بالمملكة العراقية ، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وبدورها طلبت من مجلس الوزراء العراقي في ٣ آب ١٩٣١ تزويدها بأنموذج بيان الاعتراف الذي طلبته الحكومة اليابانية . وجاء رد كتاب مجلس الوزراء المؤرخ في ٨ آب ١٩٣١م ، عدم وجـــود نموذج خاص يتضـــح فيه اعتـــراف دول أخرى بالحكومـــة العراقيـــة .[٤]

وعلى وفق ما تقدم أبلغت وزارة الخارجية العراقية وزيرها المفوض في ١٠ آب ١٩٣١ بإعلام الوزير المفوض من قبل اليابان باستعداد الحكومة العراقية لإقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية مع اليابان ، وعن كيفية اعتراف اليابان بالحكومة العراقية يمكن التعبير عنه بتحرير كتاب من امبراطور اليابان أو عن طريق وزير خارجيتها إلى وزير الخارجية العراقي بهذا المعنى[٥] .

ويمكن القول بناءً على ما سبق أنه على الرغم من عدم اعتراف الدول الاخري بالمملكة العراقية في تلك الفترة وعدم وجود مرسوم رسمي بذلك الا أن اليابان اعترفت بها حرصاً منها على إقامة علاقات دبلوماسية سياسية معها .

ولم يمر سوي شهر وبضعة أيام على هذه المداولات والاتصالات بشأن علاقات دبلوماسية بين البلدين ، حتى شنت اليابان هجوماً عسكرياً على منشوريا في أيلول ١٩٣١م ، مما دفع الحكومة اليابانية إلي تأسيس علاقات دبلوماسية مع العراق . [٦]

على وفق معطيات موقع سفارة اليابان في العراق ، فقد ذكر أن البلدان يربطهم علاقة قديمة تمتد جذورها إلى النصف الاول من القرن العشرين ، فقد تأسست

العلاقات الدبلوماسية بينهما عندما افتتحت اليابان مفوضية لها في بغداد في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٣٩ م .[٧]

وتشير الوقائع التاريخية إلى أن المدة المحصورة ما بين (٩ تشرين الأول – ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ إلى تراجع العلاقات بين البلدين [٨] . وذلك بسبب اتباع العراق سياسة دعم دول الحلفاء في الحرب الدائرة ضد دول المحور الأمر الذي اضر باليابان مما ادى الى قطع العلاقات بين البلدين ، وظل الأمر كذلك حتى اعلنت العراق الحرب على اليابان عام ١٩٤٣ م وعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتوقيع معاهدة الصلح بين البلدين في سان فرانسيكوا عام ١٩٥١ م . [٩]

عادت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين عام ١٩٥٥[١٠] إذ تم تبادل البعثات الدبلوماسية في ذلك العام واعلن عن فتح السفارتين في كلا البلدين عام ١٩٦٠ م [١١] . ففي كانون الثاني / يناير ١٩٦٠ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة السفراء , اذ ازدهرت العلاقات الثنائية بشكل كبير وزادت الانشطة التجارية والاستثمارية اليابانية – العراقية[١٢].

ادى تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في المرحلة التي تلت انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ , الى ظهور رغبة لدى بعض الشركات اليابانية المتخصصة بالنفط وصناعته عن استعدادها للدخول في مباحثات رسمية مع الحكومة العراقية بغية استثمار اموالها للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في المياه البحرية العراقية في الخليج العربي [١٣] .

حظي العراق باهتمام خاص من الجانب الياباني ، اذ شهدت بعد الازمة النفطية الأولي عام ١٩٧٣ تطوراً ملحوظاً على أثر التحرك الدبلوماسي الفعال الذي قامت به اليابان تجاه دول المنطقة العربية والذي استجاب له العراق بشكل كبير وكان له أثر واضح في تطور العلاقات الثنائية القائمة بين البلديين . كما حرصت اليابان على اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق في الوقت الذي برزت فيه كقوة اقليمية اساسية في المنطقة [١٤].

وكان لازمة النفط الأثر الكبير عند صانع القرار السياسي الياباني ،إذ أدت السياسة الخارجية[١٥] اليابانية الجديدة إلى أن تتخذ الحكومة اليابانية خطوة اكثر إيجابية نحو المنطقة العربية ،[١٦] واتسع الاهتمام في كل أرجاء البلاد عندما ارتفعت أسعار النفط ونظرت الحكومات العربية إلى اليابان كونها دولة صديقة ، وكانت استجابتها سريعة ، وعلى نحو غير مألوف لطبيعتها البيروقراطية،

أصدرت الحكومة تصريح " نيكايدو " الذي اكد الخطوط العامة لسياسة اليابان الدبلوماسية المستقلة اتجاه المنطقة العربية وضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة خلال حرب عام ١٩٦٧ م . (١٧)

اجرت الحكومة اليابانية على اثر الازمة النفطية عام ١٩٧٣ عدة اعمال دبلوماسية مهمة , كان الغرض منه الحفاظ على المصالح الاقتصادية الحيوية لليابان في المنطقة العربية ,اذ ارسلت الحكومة اليابانية أحد قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك ونائب رئيس الوزراء في ذلك الحين(تاكيو ميكي) مبعوثاً خاصاً إلى عدد من الدول العربية للمدة من ١٠ – ٢٧ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ م ، وخلال زيارته للعراق أعلن عن استعداد حكومة بلاده تقديم المساعدات الاقتصادية .(١٨)

اتخذت السياســـة اليابانية منحنى اخر الا وهو التوجه بعد الازمة الاولى للنفط عام ١٩٧٣ الى المنطـقة العربية وذلك بتأسيس العلاقــات الدبلوماسية والمراكـــز العلمية والثقافية والاقتصادية ومنهـا المركز الياباني للتعـــاون مع الشـــرق الاوســـط الـذي تأسس في اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٧٤ (١٩) . وهكذا دخلت علاقات اليابان مع المنطقة العربية مرحلة جديدة , وطوت مرارة ذكريات الحرب العالمية الثانية , اذ تعد من اهم الانجازات التي حققتها الدبلوماسية اليابانية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (٢٠).

واجهت اليابان خلال أزمة النفط مشكلة نقص المعلومات الدقيقة الخاصة بالشرق الأوسط ، اذ أقتصرت على جميع المعلومات والقدرة على تحليلها . (٢١)

قدر لليابان أن تتوسع العلاقات العراقية - اليابانية لولا اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي كان لها الأثر السلبي على تلك العلاقات ، وتعرضت فيها المصالح النفطية والاقتصادية للخطر لاسيما في منطقة الخليج العربي . وتركزت الاتصالات حول إمكانية التوسط الياباني في تسوية الصراع المسلح بين العراق وإيران (٢٢) وكان موقفها الرسمي من الحرب يتصف بالحياد وانطلاقا من هذه الرؤية اتبعت سياستها التقليدية تجاه النزعات الإقليمية التي أساسها الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ،(٢٣) كما فضلت اليابان أن تكون جهودها المبذولة لإنهاء أي نزاع أن تأتي في إطار الجهود الدولية وجهود الولايات المتحدة ، وكانت الحرب العراقية – الايرانية قد مثلت احد الأمثلة

الواضحة الذي حاولت اليابان اتباع هذا النهج التقليدي لسياستها تجاه النزاعات في المنطقة العربية .[٢٤]

تمثل أول رد فعل رسمي للحكومة اليابانية تجاه الحرب بالبيان الذى أصدرته وزارة الخارجية اليابانية في ٢٤ / ٩ / ١٩٨٠ م والذي عبرت فيه عن قلقها من الصراع العراقي الإيراني ورغبتها في أن يتم التوصل إلى حل للخلافات القائمة بين البلدين بالطرق السلمية.[٢٥]

كما كان لها رد فعل اخر في تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٩ الصادر في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٠ ، والذي طالب إلى وقف القتال بين العراق وإيران .[٢٦]

شاركت اليابان فيما بعد بشكل نشط في المشاورات التي مهدت لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ م باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن [٢٧] ، ودعمت جهود الوساطة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال ، وذلك من خلال مناشدة الطرفين للاستجابة بشكل إيجابي لهذه الجهود ، وكذلك المساهمة بعشرة ملايين دولار في تمويل الجهود الدولية المذكورة ، كما حاولت اليابان الضغط على إيران باتجاه قبول القرار ، واستمرت الجهود الدبلوماسية لليابان خلال عام ١٩٨٨ م بنفس الاتجاه ولحين صدور موافقة إيران على هذا القرار والبدء بإيقاف إطلاق النار بين البلدين . [٢٨]

ويمكن القول بأن اليابان قد بذلت جهوداً واسعة لإيقاف تلك الحرب وذلك من اجل الحفاظ على سياسة النفط في منطقة الخليج العربي وكذلك من اجل استقرار مصالحها الاقتصادية المنتشرة في المنطقة وذلك من خلال موقفها من قرار مجلس الامن والقرار الذي اعلنت عنه وزارة الخارجية اليابانية سنة ١٩٨٠ [٢٩] .

المطلب الثاني : علاقتها الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي جوهر العلاقات بين اليابان والعراق , اذ يمثل تبادل المصالح الاقتصادية أساساً للتعاون المتبادل [٣٠] , كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان محدودة في العشرينات اذ كانت تتم عن طريق الهند [٣١] ، ولم تبدء العلاقات التجارية بشكل مباشر الا في الثلاثينات ،عندما ارسلت اليابان بعثتها الدبلوماسية إلي العراق التي اهتمت بدورها بتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، كما ركزت ما بعد الحرب العالمية الثانية على علاقتها الاقتصادية اكثر من علاقتها السياسية [٣٢] .

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلي اعادة بناء اقتصادها[٣٣] وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يقارب المعدلات التي تحققها الدول الصناعية المتقدمة في العالم . وقد خضع التطور الاقتصادى في اليابان لعملية تخطيط قامت بها الدولة[٣٤]، حيث وضعت عدداً من السياسيات الاقتصادية تم تنفيذها مع عدة دول كانت من ضمنها دولة العراق التي هي موضوع بحثنا .

اتخذت اليابان مجموعة من الأجراءات لدعم وتشجيع هذه الصناعات [٣٥] , اذ منحتها الحوافز الجمركية ، ومنحتها الدولة قروضا لمساعدتها في تكوين استثماراتها الرأسمالية .[٣٦]

كما اهتمت اليابان بتصدير صناعاتها من السجاد وأعواد الثقاب والمنتجات الاخرى الى العراق. وشيئا فشيئا، أصبحت اليابان منافسا قويا للبريطانيين في العراق. واحتلت اليابان المركز الثاني بعد بريطانيا بين المصدرين للعراق في ثلاثينات القرن العشرين. وكانت المنتجات اليابانية تصل الخليج والعراق عن طريق الهند، لذلك تعد وفقا للأحصائيات البريطانية منتجات هندية. وهذا يعني ان التجارة اليابانية مع العراق أقدم من الاحصائيات الرسمية. وتحدثت تقارير بريطانية عن رخص المنتجات اليابانية مقارنة بالغربية ، وقد ساعد تخلي اليابان عن المقياس الذهبي في عام ١٩٣٢ في زيادة رخص هذه المنتجات ، الى جانب فتح خط ياماشيتا الملاحي، الذي أدى الى استخدامه من الشركات اليابانية مثل متسوي ونيبون يوسين.[٣٧]

استمرت العلاقة الاقتصادية بين البلدين وزاد استيراد المنسوجات القطنية والحريرية الطبية من اليابان وبحسب الاحصاءات العراقية الرسمية ارتفعت قيمة مواد النسيج ومصنوعات هذه المواد في عام ١٩٣٩ , فضلاً عن استيرادات العراق من اليابان مواداً اخرى مثل الحديد والصلب بالاضافة الى استيراد منتجات كيمياوية عضوية وغير عضوية والمستحضرات الطبية فضلاً عن استيراد اجهزة وادوات طبية وورق ومواد مستعملة في صناعتها [٣٨] .

وتم عقد اول اتفاق تجاري بين العراق واليابان في حزين عام ١٩٦٤ م ، واستمرت العلاقات الثنائية بين البلدين بنفس الوتيرة دون تطور حتى قيام الازمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م ، و بدأت اليابان باتباع سياسية اقتصادية جديدة تجاه العراق ، استجاب العراق لذلك التوجه الياباني وعمل على تطور العلاقة القائمة بين البلدين [٣٩] .

اشارت بعض الوثائق العراقية غير المنشورة , ان مناقصة رست على شركة شيودا (Sheuda Co) اليابانية اجرتها وزارة النفط العراقي في مايس ١٩٦٥, لتجهيز وحدات وادامة معدات فنية نفطية تابعة الى مديرية حقول نفط خانقين [٤٠]

وعلى وجه التحديد كان ذلك في المدة اللاحقة لتأميم النفط عام ١٩٧٢ م في العراق ، اذ كانت البلاد بحاجة شديدة إلى القروض والمساعدات الاقتصادية في تنفيذ خططها التنموية الطموحة ، وقد استطاعت اليابان ان تشق طريقها لتكون في مقدمة الدول الصناعية التي ساهمت في تقديم القروض اللازمة للعراق لتنفيذ مشاريعها التنموية واستيعاب الإمدادات النفطية العراقية المتدفقة إلى الاسواق العالمية [٤١] .

توصلت مجموعة من الشركات اليابانية عام ١٩٧٣ م إلى اتفاق مع شركة النفط الوطنية العراقية في اليابان بموجب قرضا قيمته ٥٠٠ مليون دولار ، مقابل قيام العراق بتزويد اليابان مائة مليون طن من الغاز السائل على مدي ١٥ سنة ، ثم ما لبثت العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان في تطور في هذه الفترة .[٤٢]

تم التوقيع في طوكيو على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين اليابان والعراق , ففى ١٦ اب / أغسطس ١٩٧٤م والذي كان له الاثر الكبير في تعزيز العلاقات الثنائية اذ دخلت حيز التنفيذ في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام وتضمنت الاتفاقية منح العراق قرضاً قيمته ٥ مليارات دولار بفائدة ٤ % سنويا ومده سداده ١٨ سنة ، بعد مهلة مقدارها ٧ سنوات ، كما تضمنت منح العراق تسهيلات ائتمانيه بنحو ٣٢ ونصف مليون دولار بفائدة مقدارها ٦ % ومدة سداد ٨ سنوات بعد مهلة سنتين [٤٣].

قام وزير التجارة الدولية والصناعة (توشيوكوموتو) بزيارة إلي العراق ، وفي عام ١٩٧٦م ووعد بتقديم قرض اخر للعراق قيمته مليار دولار ، وتم بالفعل التوقيع على القرض الياباني الجديد الذي بلغت قيمته مليار دولار خلال الزيارة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد(طه محي الدين معروف) إلى طوكيو خلال الفترة من (١٩- ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٧م) ، والتي كان لها دور كبير في توثيق العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي بين البلدين .[٤٤]

بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الدولتين قامت اليابان بعدَّة مشارع في العراق في مجالات الصناعات الكيميائية والكهربائية وغيرها [٤٥] .

باشرت الشركات اليابانية في اعقاب اتفاقية التعاون الاقتصادي بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في العراق ، من بينهما : نظام الكابل المحوري وهي شبكة أرسال يبلغ طولها الاجمالي ٦٥٠ كيلو مترا تستخدم لإرسال الاشارات التلفزيونية والتلكس ، ومشروع مجمع الأسمدة الكيميائية في خور الزبير بمحافظة البصرة ، ومشروع غاز الشمال لإنتاج وتصدير غاز البترول السائل فضلاً عن مشروعين مماثلين في الجنوب ، وانشاء نهر البصرة مع جسرين متحركين ، ومشروع محطة القوة الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية ، كما قامت عدد من الشركات اليابانية ببناء ناقلات البترول ، وتجهيز العراق بالأنابيب الفولاذية المستخدمة في نقل وتوزيع المنتجات النفطية ، وتنفيذ مشروع خط النقل السريع ، أضف إلى ذلك بناء عدد من الطرق والجسور والمنشأت الأخرى.[٤٦]

ويمكن القول إن اليابان جعلت العراق سوقا لها [٤٧] ونفذت فيه عدة مشاريع شملت جميع الحقول الصناعية وذلك رغبة منها في اقامة علاقات اقتصادية بين البلدين في هذه الفترة الزمنية . كما اشارت الدراسات التاريخية إلى أن اليابان لم توقع اتفاقات اقتصادية في مجال الصناعات فقط ، الا أنها امتدت ايضاإلى مجال البناء .

بلغت القيمة الاجمالية لمشاريع البناء والانشاء التي قامت بها الشركات اليابانية, في عام ١٩٧٨- ١٩٧٩ م بإنجازها في العراق حوالي (٦٧٠ و٢١٢٣ مليون دولار على التوالي) ، وقد احتل العراق منذ عام ١٩٧٨ مركز الصدارة في قيمة الطلبات المقدمة من العراق عام ١٩٧٩ حوالي ٤٠ %من اجمالي طلبات البناء المقدمة إلي الشركات اليابانية في الخارج .[٤٨]

أما فيما يخص مجال النفط فقد ارتفع استيراد اليابان في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ للنفط الخام من العراق ، الا ان في حلول عام ١٩٨٠ تعثرت عملية التنمية في العراق ، كما ادت الحرب لركود القطاع الصناعي ، والزراعي كما تدمرت الكثير من المؤسسات الصناعية خلال تلك الحرب ، أضف الى ذلك نقص المواد الاولية والسلع ، وعدم توفر قطع الغيار، والطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع لذلك فإن قيمة الانتاج الصناعي العراقي خلال الحرب تميز بالتذبذب الكبير صعوداً وهبوطًا [٤٩].

ونظراً لأن حجم استيراد اليابان من النفط العراقي خلال هذه الفترة وصل إلى نصف المستوي المقرر له وذلك بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي بينهما فقد كان الميزان التجاري لصالح اليابان في ذلك الوقت , ومن بين المجالات الاقتصادية

الاخرى التي كانت بين اليابان والعراق مجال النقل الجوي أذ وقع اليابان مع العراق عام ١٩٧٧م اتفاقية في مجال النقل الجوي ، ووصلت أول طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية إلى طوكيو عام ١٩٧٨م ، والتي كانت بمثابة اول خط جوي بين بغداد - وطوكيو .[٥٠]

حرصت الحكومة اليابانية على دفع الشركات والمؤسسات اليابانية للمشاركة في معرض بغداد الدولي حتى يكون لها أماكن ثابته تعرض فيه بضائعها في الاسواق العراقية ، وفي المقابل شارك العراق بجناح خاص في معرض اوساكا الياباني التجاري الدولي في عام ١٩٨٠ .[٥١]

ويمكن القول أن العلاقات الاقتصادية ما بين العراق واليابان قد شهدت تطوراً واسعاً في جميع المجالات سواء في مجال البناء او النقل الجوي والكهرباء والنفط لأن اليابان اتبعت خلال هذه الفترة النمط التقليدي في سياستها الخارجية تجاه العراق واستمر ذلك حتى الثمانينات في القرن الماضي ، وقد كانت استجابة العراق لهذا التوجه ، بحكم تبنيه لبرامج خطط تنموية طموحة خلال مرحلة السبعينات بشكل خاص ، عاملا اساسيا في التطور الكبير بين البلدين .

المطلب الثالث : العلاقات الثقافية والفنية

بدأ الاهتمام المتزايد بالتراث التاريخي والثقافي للعراق في اليابان قبل بدء العلاقات الرسمية بين البلدين ، الأمر الذي كان له دور مهم في اقامة التبادل العلمي والثقافي بينهما وفي عام ١٩٥٦ م قام فريق من جامعة طوكيو بإجراء أول بحث لليابان عن الاثار العراقية القديمة [٥٢] . وقد استمر البحث حتى عام ١٩٥٧ . ثم اقيم بعد ذلك معرض الفن العراقي القديم في طوكيو مما وضع الاساس لتبادل الباحثين والطلبة بين العراق واليابان . وفي عام ١٩٧١م بدأت بعثة للأثار تابعة لجامعة (كوكوشيكان) في طوكيو دراسة الاثار التي اكتشفت في صحراء كربلاء وانتهت دراستها بعد ان استمرت تسع سنوات [٥٣] .

تم التوقيع على اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين في اذار عام ١٩٧٩ ، بعد أن تلكأت كثيراً بسبب عدم رغبة الجانب الياباني في عقد مثل هذه الاتفاقيات بشكل عام ، وقد تم في عام ١٩٨٠ م التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين العراق واليابان ، والذي تضمن الاتفاق على تبادل الزمالات الدراسية وتبادل الاساتذة والخبراء بين الجامعات العراقية واليابانية ، وقد شهدت العلاقات الثقافية

بين البلدين نتيجة لعقد هذه الاتفاقية ، تطوراً كبيرا وملحوظا وخاصة فيما يتعلق بمجال التدريب الفني والتبادل العلمي والثقافي [٥٤] .

أهتمت اليابان بشكل مكثف بالثقافات واللغات في الشرق الاوسط بعد ان توافرت معلومات أفضل عبر التلفاز والصحف ووسائل الاعلام الاخرى , كما ان ارتفاع اعداد اليابانيين الذين زاروا او اقاموا في الدول العربية قد ساهم في زيادة قنوات الاتصال [٥٥] .

اما بالنسبة للتعاون الفني القائم بين العراق واليابان ، فإنه يتضمن بشكل رئيسى استيراد المتدربين العراقيين في اليابان ، وإرسال الخبراء اليابانيين إلى العراق ، ففي عام ١٩٨٠ كان عدد المتدربين العراقيين سبع واربعون متدربا مقابل عشرة خبراء يابانيين تم ارسالهم إلى العراق ، كما قامت اليابان ضمن اطار برنامج التعاون الفني بإنشاء مركزاً تدريباً للصناعات الكهربائية في كانون الثاني ١٩٨٠ م والذي أهتم بالتدريب الفني اللازم لتصليح وصيانة معدات التبريد والتكييف والأجهزة الالكترونية المختلفة (التلفزيون ، الراديو ، الحاسبات).[٥٦]

ويتضح مما سبق ان العلاقات بين اليابان والعراق قد اتخذت عدة مجالات سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الثقافي والفني والتي شهدت تطوراً واسعاً خلال هذه الفترة وكانت اليابان صاحبة المبادرة في هذا التطور ، على الرغم من استجابة العراق للتوجه الياباني فإن السياسة العراقية كانت بمثابة رد فعل على السياسة اليابانية ، على الرغم من إن العراق يمتلك الكثير من الامكانيات التي تؤهله يمتلك زمام المبادرة مع اليابان فلكل دولة لها اعتبارتها وحساباتها في تحديد سياساتها الخارجية ازاء الدول الاخرى واليابان احدي الدول الكبرى التي تحتل مكانة خاصة وتمارس دوراً متميزاً في السياسة الدولية .

المبحث الثاني

الموقف الياباني من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١ م)

يعد الاحتلال العراقي للكويت من أهم الاحداث التي شهدها النظام الدولي في بداية التسعينات ، ومنها السياسة اليابانية الخارجية التي أثار داخل اليابان جدال حول كيفية الخروج من القيود الهيكلية والدستورية التي فرضتها اليابان على نفسها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وسعيها المستمر لإحداث التوازن المطلوب بين دورها السياسي المحدود ومكانتها الاقتصادية العالمية [٥٧] .

وتمثلت الاشكالية فيما يتعلق بقدرة اليابان على صنع القرارات الخاصة بممارسة دورها الخارجي , ومدى تأثير ذلك على علاقاتها بدول العالم التي تقدم لها مساعدات اقتصادية , وكذلك مدى امكانية لعب دور على الصعيد الدولي بما يتناسب مع حجم مساهمات اليابان في ميزانية الامم المتحدة الدولية الاخرى المرتبطة بها [٥٨] .

وبالتالي فقد طرحت اشكالية الاحتلال العراقي للكويت تساؤلاً هاماً على صانع القرار الياباني يتعلق بالموقف الذي سوف تتخذه اليابان تجاه هذا الاحتلال , وتحديد ما اذا كانت اليابان سوف تتمسك بالطابع السلمي الذي يعد احد السمات الاساسية للدستور الياباني كنتيجة لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية , ام انها ستكون مضطرة للانضمام لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية , وارسال قوات عسكرية للخارج تحت ضغوط الولايات المتحدة, وبما يسمح لها بالحفاظ على امدادات الطاقة من منطقة الشرق الاوسط [٥٩].

لذا اعتبرت حرب الخليج الثانية بمثابة اختيار حقيقي لقدرة السياسة الخارجية اليابانية على مواجهة التحديدات والأزمات الدولية بشكل فعال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن ثم كانت بمثابة مقياس للدور العالمي الذي يمكنها القيام به في المجالات السياسية والأمنية .وقد تزامنت أزمة الخليج الثانية مع سعي اليابان للقيام بدور سياسي في الشؤون العالمية وتبني منهجاً إيجابياً تجاه القضايا السياسية العالمية بشكل عام وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص خلال فترة التسعينات كنتيجة مباشرة للاحتلال العراقي للكويت [٦٠].

حاولت الحكومة اليابانية خلال تلك الأزمة المساهمة من خلال جهود التحالف الدولي في عملية تحرير الكويت بشكل يتجاوز الاداة التقليدية المتمثلة في الجانب الاقتصادي .[٦١]

وكان السؤال الرئيسي الذي واجهته اليابان في تلك الازمة يتمثل في وضعية المساهمة اليابانية في حرب تحرير الكويت ، فقد طرحت على الساحة الدولية عدة اسئلة تتعلق بطبيعة وحجم المساهمة والدور الذي يمكن لليابان القيام به في تسوية هذه المشكلة التي تمثل في موقفها الرسمي و الشعبي اتجاه هذه القضية.[٦٢].

و جاء الاحتلال العراقي للكويت بمثابة مفاجأة للحكومة اليابانية وكانت الظروف الدولية والداخلية مهيأة لاتخاذ اليابان مواقف إيجابية ، سواء على المستوي السياسي والعسكري او على المستوي الاقتصادي .

المطلب الاول :- دوافع الموقف الياباني من الاحتلال العراقي للكويت :-

وقبل الحديث عن الموقف الرسمي لليابان تجاه هذه القضية لابد أن نسلط الضوء على الدوافع الداخلية والخارجية التي شكلت موقف اليابان الرسمي تجاه الاحتلال العراقي للكويت , والتي أخذت في اعتبارها أن حكومة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في ذلك الوقت كانت تتمتع بأغلبية قوية داخل البرلمان بعد فوزها في انتخابات نوفمبر ١٩٩٠ ، أضف الى ذلك أن مخزون النفط عند الحكومة اليابانية كان يكفيها على عكس ما حدث في عام ١٩٧٣ والتي جعلها تستورده من العراق في ذلك الوقت , ويمكن توضيح الدوافع على النحو التالي :-

اولا : الدوافع الداخلية :-

تعد المصالح القومية لليابان مع منطقة الخليج العربي والذي يعد العراق جزءاً منها من اهم الدوافع التي سعت اليابان اليه للحفاظ عليها ومن اهم الدوافع الداخلية لها والتي تتركز بشكل خاص في الاتي :-

- ضمان تدفق الامدادات النفطية اليها من منطقة الخليج العربي بشكل متواصل وبأسعار ثابته ، ولاسيما ان حجم هذه الامدادات بلغت في عام ١٩٩٠ م حوالي ثلثى اجمالي الواردات النفطية لليابان .[٦٣]
- حرص اليابان على حالة الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي[٦٤] والتي احيانا تتخذ موقفاً يترتب عليه اللجوء إلى الخيار العسكري ولكنه في النتيجة يكون اكثر ضماناً للحفاظ على امنها القومي .
- حرصت اليابان على ان يكون موقفها تجاه العراق منذ بداية احتلاله للكويت أن يكون استجابتها مباشرة لمتطلبات امنها القومي والذي انسجم مع المواقف التي اتخذتها بلدان المنطقة إزاء العراق حرصاً منها على مصالحها الاقتصادية ، فهي ترى أن العراق بدخوله للكويت قد تتحكم في جزء من خزين النفط العالمي ، الامر الذي يجعله يستولي على منابع النفط في عموم المنطقة مما يجعله يهدد الأمن القومي الياباني .

- تعرض اليابان للضغوط الداخلية التي تتمثل في الركود الاقتصادي في منتصف الثمانينيات ، أضف الى ذلك أن اليابان كانت تواجه بعض الصعوبات والاختناقات الاقتصادية بعد أن فرضت الحكومة اليابانية ضريبة الاستهلاك ضمن اطار الضرائب التي فرضتها الحكومة والتي لاقت نفوراً واسعاً النطاق في أوساط الرأي العام الياباني.[٦٥]

ثانيا : الدوافع الخارجية

تمثلت الدوافع الخارجية لليابان لاتخاهاذ موقفاً رسمياً من احتلال العراق للكويت ما يلي:-

- العلاقات اليابانية الامريكية : والتي تتسم بأهمية خاصة لدي الطرفين ، فبالنسبة لليابان يرجع إلى سببين :

- اولهما حجم العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين حيث تعد الولايات المتحدة اكبر شريك لليابان مما يجعل اليابان حريصة على استمرار العلاقة معها .

- اما العامل الثاني فيتمثل في العلاقات الامنية – الدفاعية القائمة بين اليابان والولايات المتحدة فاليابان تستفيد من الحماية العسكرية التي توفرها الولايات المتحدة لها بموجب الاتفاقيات والمناورات الدفاعية .[٦٦]

- متطلبات القوى الدولية الكبري نظراً لأن اليابان هي احدي القوي الاقتصادية الكبري التي لها دوراً كبيراً في السياسة الدولية ، أضف الى ذلك أنها القوة العظمي الثانية في العالم بلا منازع وفقا للمعايير الاقتصادية ، الأمر الذي يجعل البعض يري أنها لابد أن يكون لها دور سياسي خارجي يتناسب مع حجم قوتها الاقتصادية [٦٧] .

و نتيجة لذلك حرصت اليابان في منتصف الثمانينات على اتباع سياسة خارجية فعالة تتناسب مع قوتها الاقتصادية ، حيث بدأت اليابان تتوغل في سياستها الخارجية بشكل تدريجي يتناسب مع اسلوب التعامل التقليدي المبني على ضمان تدفق امدادات الطاقة والمواد الاولية والحصول على أسواق مستقرة تعرض فيها منتجاتها المصنعة مع الحرص على تجنب التورط في الصراعات الاقليمية ولاسيما في المناطق الحيوية من العالم إلى سياسة خارجية اكثر فاعلية تنسجم مع مكانتها الدولية [٦٨] .

الأمر الذي جعلها تعمل على تحديد موقفها اتجاه هذه القضايا الساخنة في العالم بما في ذلك الصراعات والازمات المتعلقة بذلك على النحو الذي يجعلها تقوم بدور سياسي يكون اكثر فاعلية على صعيد المنطقة الدولية .[٦٩]

ويمكن القول ان الدوافع السابقة المتمثلة في الدوافع الداخلية او الخارجية جعلت اليابان تسعى لأن يكون لها دور رسمياً وشعبياً تجاه قضية الاحتلال العراقي للكويت وذلك على النحو التالـــي :-

المطلب الثاني:الموقف الرسمي لليابان من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١)

تمثل موقف اليابان الرسمي تجاه الاحتلال العراقي للكويت في موقف رسمي سياسي بجانب موقفها الرسمي الاقتصادي .

اولا : الموقف الرسمي السياسي الياباني تجاه الاحتلال العراقي للكويت

كانت العقبة الرئيسية الداخلية أمام تحرك الحكومة اليابانية خلال أزمة الخليج غياب الآليات التشريعية اللازمة لإرسال قوات للخارج أو تقديم دعم لوجستي والمشاركة في المجهود الدولي لتحرير الكويت ، فضلاً عن عدم وجود توافق بين الرأي العام الياباني بالنسبة لإرسال قوات عسكرية للخارج . على لسان وزير خارجيتها (ناروناكاياما) وعن رفضها المشاركة بأية قوة عسكرية في منطقة الخليج العربي ، مؤكدة ان الدستور الياباني يحرم ارسال قوات للمشاركة في عمليات حربية ضد اية دولة ، كما عبر رئيس الوزراء الياباني عن رفض بلاده توريط قواتهم العسكرية في اشعال الحرب مؤكداً بانه يعارض اي تغير جوهري في الدور الدفاعي للقوات المسلحة اليابانية ، وبأن اليابان لن تساهم إطلاقا في شن حرب جديدة [٧٠] .

ولم يكن مجرد تقديم المساعدات المالية للتحالف الدولي كافياً لتلبية المطالب الأمريكية التي ركزت على ضرورة إرسال قوات عسكرية ولو بصفة رمزية لمنطقة الخليج ، وكان التوجه داخل الحكومة اليابانية إيجابياً لتقديم مساعدات ملموسة ، حيث صرح وزير الخارجية " تارو ناكاياما " بأنه يتعين أن تكون مساهمة اليابان مرئية . [٧١]

وفضلاً عن ذلك فأن تأثير الضغوط الأمريكية المتزايد على الحكومة اليابانية جعلت اليابان تعمل على فتح التطوع لليابانيين الراغبين بالانضمام إلى الحشد العسكري الأمريكي والقوات المتحالفة معه في منطقة الخليج العربي .[٧٢]

علماً ان رئيس وزراء اليابان (توسيكي كايفو) قد حّدد ان موقف بلاده في حل هذه الأزمة بالطرق السلمية وبعيداً عن استخدام القوة وكان من الملاحظ أن اليابان لم تعد تركز على هذا الجانب خلال التطورات اللاحقة التي حدثت اعقاب احداث ٢ أغسطس ١٩٩٠ رغم تأكيدها على أن اليابان هي دولة محبة للسلام وتتخذ سياسة سلمية . كما جاء على لسان رئيس وزارءها الاسبق (ياساهير ناكاسوبي)Yasaker Nakasubei الذي يعد احد ابرز قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في ذلك الوقت في اليابان .[٧٣]

ويبدو في البداية أن اليابان ظهرت بمظهر المتشدد لكي يحظي موقفها بالقبول لدي الاوساط الدولية التي رشحتها للعضوية الدائمة في مجلس الامن ، بخاصة أن أحداث الخليج كانت فرصة مناسبة لأظهار تشددها وبالتالي تأكيد استحقاقها لهذا الترشح .

أعلنت اليابان يوم ٥ اب / اغسطس عام ١٩٩٠ م باستيراد النفط من العراق والكويت وسوف تتخذ إجراءات ملائمة لوقف الاستثمارات وغيرها من التعاملات مع العراق والكويت.[٧٤]

كما اصدرت وزارة الخارجية اليابانية بياناً يوم ٦ اغسطس / اب ١٩٩٠ دانت بموجبه العراق بشدة لقيام القوات العراقية باحتلال الكويت على حد تعبير البيان وطالبته بالامتثال لقرار مجلس الامن الدولي ٦٦٠ الذي يطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت .[٧٥] وايدت اليابان قرار مجلس الامن انسجاماً مع موقف الولايات المتحدة الامريكية .[٧٦] والدول الاخرى .[٧٧]

سارع مجلس الامن إلى عقد جلسة طارئة نتيجة لعدم تنفيذ العراق للقرار السابق[٧٨] وأصدر قراره المرقم ٦٦١ في ٧ أغسطس/اب ١٩٩٠ م والذي قضى بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية شاملة ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت وإعادة الأمن إلى المنطقة . عندئذ تأكدت الحكومة اليابانية باستحالة الفصل بين الأمور السياسة والاقتصادية في الشرق الأوسط [٧٩] .

رحبت اليابان بقرار المجلس رقم ٦٦١ المتضمن فرض عقوبات على العراق واعلنت الالتزام بهذا القرار ، إلى جانب الاجراءات المتعلقة بالضغوط الأمريكية

على الحكومة اليابانية لتقديم المساعدات الإضافية إلى قوات التحالف الأمريكي الغربي [٨٠].

فيما يخص المستوى الدبلوماسي كانت تحركات اليابان الدبلوماسية تجاه العراق تصب في خدمة السياسة الامريكية بشكل تام . ففي اكتوبر عام ١٩٩٠ م اذ سعت الحكومة اليابانية تحت ضغط أمريكي إلي تمرير مشروع قانون في البرلمان الياباني مما اتاح للحكومة اليابانية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، غير أنه تم اجهاض هذا المشروع نتيجة وجود انقسام داخل الحكومة والمعارضة حول ما إذا كان الدستور يسمح بإرسال قوات يابانية للخارج والمشاركة في إجراءات الأمن الجماعي التي تتم تحت إشراف مجلس الأمن . كما كان هناك انقساماً داخل الحكومة نفسها ، ففي حين أيدت وزارة الخارجية إرسال قوات يابانية للخارج ، فإن مكتب رئيس الوزراء لم يكن متحمساً لذلك .[٨١]

استجابت الحكومة اليابانية في النهاية لهذه الضغوط الخارجية اذ انها عندما قدمت خططها إلى البرلمان الياباني للمشاركة بقوات عسكرية في منطقة الخليج العربي غير ان هذه الخطة وبسبب تعارضها مع الدستور قد قوبلت بمعارضة وانتقادات شديدة من قبل الرأي العام واحزاب المعارضة اليابانية الرئيسية التي هددت بانها ستحول دون تصديق مشروع القانون المقترح من قبل الحكومة لتنفيذ الخطة المذكورة بحكم الأغلبية التي يتمتع بها مجلس الشيوخ[٨٢].

توقعت الحكومة اليابانية بوجود ردود افعال البلدان الاسيوية قوية وهذه الردود كانت قوية للغاية ولاسيما أن هذه البلدان ما تزال تذكر الاضرار التي سببتها لها القوات اليابانية في فترة الحرب العالمية الثانية وخلال ذلك اوضح وزير خارجية اليابان (ناروناكاياما) بأن اليابان يجب أن تطمن جيرانها الآسيويين من ان خطتها لإرسال قـــوات إلي الخليـــج لا تعني عودتهـــا لماضيها العسكـــــري[٨٣]

سعت اليابان الى اتخاذ بعض المواقف المستقلة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية والى ممارسة سياستها الخاصة من خلال ترتيبات ثنائية منفصلة مع الدول المستعدة للتعامل معها , ومن ثم فأن معضلة سياستها الخارجية بعد احتلال العراق للكويت , لم تعد ترتبط فقط بالقدرة او الرغبة في ممارسة انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر وانما ايضاً بكيفية تمييز نفسها عن الولايات المتحدة الامريكية في بعض المواقف , بينما تحافظ على تحالف قـــوي ومتين معهـــا [٨٤] .

اضطر " كايفو " لمحاولة الضغط مرة أخري لتمرير التشريع المطلوب ليس فقط بسبب الانتقادات الغربية لليابان بأنها تحصل على مظلة أمنية " بالمجان " وإنما أيضاً لأن الرأي العام الياباني أصبح أكثر اقناعاً بضرورة تنشيط الدور الياباني في الشئون العالمية بعد حرب الخليج الثانية . وعليه اجريت اليابان بتعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني بما يسمح لها بإرسال قوات عسكرية إلى الخارج [٨٥] .

وفي ضوء ردود الافعال التي واجهتها اليابان تجاه هذا القرار فقد ظلت المعارضة شديدة لخطة الحكومة بإرسال قوات يابانية الى منطقة الخليج العربي مما دفع رئيس الوزراء الياباني إلى مطالبة المعارضة في البرلمان باقتراح خطة بديلة مقابل خطة الحكومة تمهيدا لإيجاد حل وسط للتوفيق بين الخطتين ، على الرغم من ان احزاب المعارضة رفضت في البدء فكرة ايجاد حل وسط وطالبت الحكومة بالتخلي عن ذلك لأنها تعد ذلك القرار انتهاكاًواضحاً للدستور الياباني الا ان هذه الاحزاب دخلت في مباحثات مع الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم انذاك بشأن خطة وسط بديلة تتضمن تشكيل وحدة تتألف من الف مدني للقيام بدور مساعد لقوات حفظ السلام التابعه للامم المتحدة , وهو ما يختلف عن خطة الحكومة التي كانت تقضي بقيام وحدة عسكرية مكونة من الفي فرد بمساندة القوات متعددة الجنسية في الخليج العربي [٨٦] .

اتفق حزباً الوسط (وهما حزب الكومينو والحزب الاشتراكي الديمقراطي) مع الحزب الديمقراطي الليبي الحاكم على الخطة البديلة في حين ان الحزب الاشتراكي قد طالب بالتشديد بوضوح على الطبيعة غير العسكرية للخطة . الا ان هذا الحزب انسحب من المباحثات التي جمعت الحزب الحاكم مع احزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة لكون أن دور قوات حفظ السلام في اطار الأمم المتحدة يتطلب في الواقع أن يحمل الافراد اسلحة دفاعية صغيرة ، اذ شدد الحزب الاشتراكي بأنه لا يستطيع الموافقة على اي اقتراح بأن يشارك افراد يابانيين في اي نشاط قد ينطوي على احتمال استخدام القوة حتى وان كان هذا الاحتمال بعيد . وكانت النتيجة فشل هذه المباحثات بعد انسحاب الحزب الاشتراكي الياباني منها باعتباره اقوي احزاب المعارضة اليابانية ، مما دفع رئيس الوزراء الياباني الى الاعلان رسمياً عن الغاء خطة حكومته بإرسال قوات يابانية إلى الخليج العربي .[٨٧]

ثانيا : الموقف الرسمي الاقتصادي الياباني تجاه الاحتلال العراقي للكويت

لعبت العلاقات الاقتصادية اليابانية دوراً بالغ الاهمية في تنفيذ وتطبيق أهداف سياستها الخارجية [٨٨] , اذ خصصت الحكومة اليابانية فور وقوع الاحتلال مبلغ مليار دولار في العام المالي (١٩٩٠ – ١٩٩١) كمساهمة منها في المجهود الدولي لتحرير الكويت ونتيجة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة اليابانية لتغير سياستها التقليدية الخاصة بالتركيز فقط على تقديم الدعم المالي أو ما يعرف بدبلوماسية الصكوك (دفتر الشيكات) ، وكمقابل لعدم المشاركة المباشرة في جهود التحالف الدولي سواء من خلال الدعم اللوجستي أو تقديم المعدات والتجهيزات أو قوات عسكرية [٨٩].

أبدي ٥٩ %من اليابانيين ارتياحاً تجاه اقتصار المساهمة المالية على تقديم الدعم المالي مع معارضة ٨٣ % منهم إرسال قوات للخارج ، وأثار هذا القرار غضب الولايات المتحدة التي اعتبرت المساهمة اليابانية لا تليق بدولة تسعي إلى مقعد دائم في مجلس الأمن ، وأشار استطلاع الرأى الذي أجرته جريدة " أساهي " اليابانية إن ٧٧ % من الأمريكيين[٩٠] يرون أن مساهمة اليابان غير كافية . ونتيجة لذلك أعلنت حكومة " كايفو " في ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ م تقديم مبلغ ٣ مليارات دولار لدعم قوات التحالف وكمساعدات طارئة للدول المجاورة التي تضررت من الاحتلال كمصر والأردن وتركيا .[٩١]

أما فيما يخص تغطية نفقات قوات التحالف المتواجدة في منطقة الخليج العربي ، فقد أعلنت اليابان اعتزامها المشاركة في تكاليف هذه القوات ، وصرح وزير الصناعة والتجارة بأن حكومة بلاده تقدم مساهمات مالية إلى القوات متعددة الجنسيات المتواجدة في الخليج العربي وأن اليابان تقوم بالمساهمة في هذا المجهود الحربي في إطار التنسيق والتعاون مع الدول الصناعية التي من مصلحتها المحافظة على مصالحها في المنطقة ، ومن ثم فإن التعاون أو المساهمة المالية[٩٢] من اليابان تعد أقل الجهود لأنها لا تتمكن من إرسال قوات عسكرية لوجود موانع في الدستور الياباني .[٩٣]

كما أعلنت اليابان مساهمتها المالية في تمويل قوات التحالف وحددتها بمليار دولار ، وأثار هذا الاعلان انتقادات شديدة في أوساط مجلس الشيوخ الأمريكي الذي هدد من جانبه بأن العلاقات مع الدول لا تساهم بشكل كافي في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وستكون عرضة لتدهور محتمل [٩٤] .

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارة موضوع الأعباء المالية للوجود العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية ـ إذ طالب الكونغرس الامريكي اليابان بتحمل نفقات القوات الأمريكية المرابطة في أراضيها ، وتهدف هذه المطالبة الضغط على حكومة اليابان وإجبارها على زيادة مساهمتها في تمويل قوات التحالف في منطقة الخليج العربي الأمر الذي دفعها إلى الوعد بزيادة مساهمتها إلى مليارى دولار بدل من مليار دولار. [٩٥] .

وفي مواجهة الضغوط والاتهامات الأمريكية فقد أعلن وزيـر المالية الياباني منـذ البدايـة (إن الحكومة اليابانية لا تفكر في تقديم المعونات الاضافية التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية) [٩٦] .

فنجد أن تصريحات المسئولين الأمريكيين قد تركزت منذ بدايتها في اطار حملة الضغط الموجهة ضد اليابان لإجبارها على الاستجابة لمطاليب الولايات المتحدة الأمريكية . فقد صرح السفير الأمريكي في طوكيو (مايكل ارماكوست) على سبيل المثال بأن شروط الولايات المتحدة الأمريكية تتحدد (بتقديم اليابان للمساعدة المالية والاسهام في تحمل عبء الخطر) وقد فسر المراقبون السياسيون بأن السفير الأمريكي لمح بعبارته (للاسهام في تحمل عبء الخطر) إلى ضرورة مشاركة اليابان بقوة عسكرية في منطقة الخليج العربي .[٩٧]

عبر العراق من جانبه عن شجبه لقرار الحكومة اليابانية المذكورة ، باعتبار ان أي مساهمة مالية في جهد قوات التحالف لا يمكن الا ان تكون مساهمة مباشرة ومتعمدة في عملية القتل والتدمير ضد العراق .[٩٨]

كما نددت اليابان بقيام العراق باحتجاز عدد من المدنيين كرهائن لديها ، حيث بلغ عدد اليابانيين منهم ٤٤٤ في العراق و٣٣ في الكويت وطالبت الحكومة العراقية رسميا السماح لجميع الرعايا الأجانب مغادرة العراق .[٩٩]

ويتضح مما تقدم بأن الضغوطات الأمريكية لعبت دوراً كبيراً في تحديد موقف اليابان تجاه قضية احتلال العراق للكويت والذي كان يتجسد بالدرجة الأولي في استجابة العراق لمطالب وضغوط الولايات المتحدة الامريكية لعدم رغبة اليابان في قطع مصالحها وعلاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة بالشكل الذي كان على حساب العراق .

المطلب الثالث :- الموقف الشعبي لليابان من الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠- ١٩٩١)

خلفت أزمة احتلال العراق للكويت شعوراً بالمرارة والاحباط داخل مختلف القطاعات الشعبية اليابانية من جانب العراق تارة ، وتارة من جانب الكويت وذلك على النحو التالي[١٠٠] :

فنتيجة الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي لمساهمة اليابان خلال حرب تحرير الكويت بأنها ضئيلة ومتأخرة الامر الذي أدي إلى شعور القوة الشعبية اليابانية بالمرارة على الرغم من إن هذه المساهمة بلغت ١٣ مليار دولار منها ١١ مليار للدعم الوجستي لقوات التحالف الدولي وحوالي ٢ مليار دولار كمساعدات للدول الإقليمية المتضررة من الحرب كمصر والأردن وتركيا ، وهو ما يساوي حجم مساهمة الحكومة الكويتية المالية في حرب التحرير [١٠١] .

وعلى صعيد اخر مما عمق الإحساس بالمرارة لدي الشعب الياباني تجاه دولة الكويت قيام الحكومة الكويتية بنشر إعلان مدفوع الأجر في عدد من الصحف الأمريكية جاء خالياً من اسم اليابان ضمن الدول التي تقدمت لها الحكومة الكويتية بالشكر على المساهمة في حرب تحريرهـــا [١٠٢] .

وعندما قررت الحكومة اليابانية الدعم المالي للقوات الامريكية لاستخدامها ضد العراق كان هناك رد فعل شعبي وحزبي داخل مختلف قطاعات المجتمع الياباني , فبمجرد قيام العمليات العسكرية ضد العراق ليلة ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٩١ م قررت الحكومة اليابانية زيادة دعمها المالي لقوات التحالف الأمريكي الغربي بمبالغ اضافية قدرها (٩ مليارات دولار) الأمر الذي يعكس استجابة اليابان للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن .[١٠٣]

وأحدث هذا القرار ردود فعل داخلية واسعة تمثلت في حملة شاملة نظمتها أحزاب المعارضة ضمن إطار البرلمان الياباني إلى جانب التظاهرات التي انطلقت من قبل الشعب في العاصمة اليابانية بشكل خاص والتي طالب المتظاهرون فيها الحكومة بالتخلي عن قرارها المذكور .[١٠٤] وبالفعل تخلت الحكومة اليابانية عن سياستها الخارجية التقليدية التي تتسم بالحذر والبطء الشديد وافتقادها للمبادرة .

أضف الى ذلك تزايد المطالبة الشعبية داخل اليابان بضرورة مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات الدولية وأن يكون لها صوتاً مسموعاً في القضايا التي يكون مطلوباً فيها من اليابان تقديم الدعم المالي بشأنها .[١٠٥]

ويمكن القول أن أزمة الخليج أسهمت في تغير إدراك الشعب الياباني لدور بلدهم في الشوؤن العالمية فمنذ عام ١٩٤٥ م كان الرأي العام الياباني يري أن اليابان مجرد دولة صغيرة لها دوراً في الشؤون السياسية والأمنية الدولية .

غير أن هذا الأدراك قد طرأ عليه تغير منذ بداية التسعينات ، فقد أصبح الشعب الياباني ينظر إلى بلده باعتباره دولة كبرى ويجب أن تساهم في تحمل مسئوليتها الدولية , ففي عام ١٩٣٣م صدر كتاب عن الدور العالمي لليابان بعد أزمة الخليج لوزير المالية السابق " تاكيمورا " بعنوان " صغيرة ولكن مشرقة "" الذي أثار جدلاً بين الشعب الياباني لأنهم اعتبرو يؤكد على ضرورة عودة اليابان إلى ممارسة دور نشيط في الشئون العالمية .(١٠٦)

وفي تقرير وزير خارجية اليابان (تارو ناكاياما) ورئيس لجنة تعديل الدستور بمجلس النواب الياباني أن عملية تعديل الدستور ستتم خلال خمس سنوات ، وأن هذا التعديل سيكون له تأثير إيجابي على الدور السياسي العالمي لليابان بشكل عام وعلى دور اليابان في الشرق الأوسط بشكل خاص ، كما يري أن هناك مخاوف من دول مجاورة لليابان من مسألة تعديل الدستور بالنظر الي الماضي المأساوي للجيش الإمبراطوري الياباني في تلك الدول قبل وخلال الحرب العالمية الثانية .(١٠٧)

وحينما قدمت الحكومة اليابانية خلال شهر أيلول عام ١٩٩٠ خطة إلى البرلمان " الديت " للمشاركة بقوات عسكرية رمزية في منطقة الخليج العربي تتضمن إرسال ٢٠٠٠ عنصراً من قوات الدفاع الذاتي لأداء مهام غير قتالية استجابة للضغوط الامريكية ، إذ كانت حجة الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى القول : " إن اليابان تعتمد على نفط المنطقة أكثر مما تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية مما يتطلب منها الدفاع عن مصالحها الحيوية فيها ، وكان هناك رد فعل من قبل هذا الموقف فقد ذكر أن الشعب الياباني كان يطمح طموحاً صادقاً إلى سلام دولي يقوم على العدل والنظام ، وينبذ الحرب إلى الأبد كحق سيادي للأمة وينبذ التهديد باستخدام القـوة ، أو استخدامها فعلا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، فقد ندد بعدم حفظ القوات البرية والبحرية والجوية ، فضلاً عن الإمكانات الحربية الاخرى ، ولن يعترف بحق الدولة في أن تحارب العراق ".(١٠٨)

كما أن أمر إرسال قوات الدفاع الذاتي أثار جدلاً واسعاً داخل اليابان وخارجها ، هذا الأمر الذي شق الحكومة والأحزاب والشعب الياباني إلى فريقين يمثل الأغلبية نحو ٨٠ % من اليابانيين بحسب الاستطلاعات وقف ضد أية مشاركة يابانية

مستندة إلى المادة التاسعة من الدستور الياباني السلمي والفريق الثاني لا يمانع من هذه المشاركة [١٠٩] .

تزعمت قوى المعارضة الشعبية ومعها بعض أجنحة الحزب الليبرالي الحاكم الحملة المضادة للحكومة ، وهكذا تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين الحكومة والمعارضة الشعبية ، واستمرت المناقشات العاصفة داخل البرلمان نحو شهر كامل من ١٠ اكتوبر تشرين الأول – ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٠ م ، وفشلت جميع الجهود المبذولة من الحزب الحاكم بإرسال قوات يابانية إلى منطقة الخليج العربي ، وحاولت الحكومة تفادي هذا الموقف ، عندما استقطبت بعض قوي المعارضة التي وافقت على إرسال قوة يابانية غير محاربة إلى المنطقة [١١١] .

قامت الحكومة اليابانية بعده اجراءات مكنتها من مواجهة الأزمة وكان على رأس هذه الإجراءات إنشاء هيئة مواجهة أزمة الخليج داخل الحكومة ومنح هذه الهيئة جميع الصلاحيات , فقد قامت بإنشاء مجلس اقتصادي خاص تولي عملية التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ، بغرض فرض الصرف على بنود مؤازرة اليابان للجهود الرامية إلى مواجهة أثار الأزمة والتي تمثلت في وعد اليابان بمبلغ يعادل ٩ مليارات دولار إلى الدول المتضررة ومساندة الجهود الرامية إلى إجبار العراق على الخروج من الكويت [١١٢] .

وإلى جانب هذه الاجراءات اتخذت الاوساط الاعلامية موقفاً سلبياً منذ بدء الاحداث حيث واصلت نشر الاخبار والتحليلات المحلية والعالمية المعادية للعراق ، وباركت المواقف والإجراءات الرسمية المتخذة من قبل الحكومة اليابانية ، واتفقت احزاب المعارضة اليابانية مع الحزب الحاكم عندما أصدرت بيانات سياسية يوم ٦ اب ١٩٩٠ م نددت فيه احتلال العراق للكويت وتأييد اجراءات المقاطعة التي فرضتها الحكومة اليابانية [١١٣] .

أما النقابات والمنظمات الشعبية والمرئية في اليابان فقد تباينت مواقفها بين الشجب والتنديد لموقف العراق او بالاحتجاج عن طريق مقاطعة السفارة العراقية في طوكيو ، مقابل ذلك رحبت غالبية المؤسسات الصناعية والمالية في اليابان بإجراء الحكومة اليابانية ، بينما امتنعت بعض المؤسسات التجارية التي تعتبر من شعب اليابان عن اعلان دعمها للحكومة في اجراءتها خوفاً من ردود الفعل العراقية تجاه الرعايا اليابانيين الموجودين في العراق .[١١٤]

ويمكن القول إن موقف اليابان الرسمي او الشعبي تجاه احتلال العراق لدولة الكويت كان له انعكاس على العلاقات العراقية اليابانية فيما بعد والتي سوف نتحدث عنه في المحور القادم .

المطلب الرابع : اثر موقف اليابان وانعكاسه على العلاقات العراقيه - اليابانية

لجأت اليابان الى تحديد موقفها من هذا الاحتلال من عدة اعتبارات تمثلت في موقفها العسكري والاقتصادي وان كان اقتصادي بالدرجة الاولى تجاه تلك القضية والذي يمكن تقيمه على النحو التالي :- [١١٥]

- اتخذت اليابان موقفاً يتفق مع موقف دول المنطقة وخاصة النفطية منها مثل ايران والتي وقفت في مواجهة العراق بشكل مباشر للحفاظ على المصلحة القومية ضماناً لتدفق الإمدادات النفطية في المنطقة .
- إن الموقف الياباني جاء موافقاً للتوجيهات الامريكية التي كانت مؤثرة في قرارات المنظمة الدولية
- حرصت اليابان على مصالحها الاقتصادية في المنطقة والتي هي اساس امنها القومي وذلك في ضوء مكانتها الاقتصادية الحساسة باعتبارها من اكبر الدول الاقتصادية .في المنطقة .
- استطاعت اليابان ان تثبت مكانتها الدولية ودورها السياسي الخارجي باتخاذ موقفها ضد العراق ، والتي جعلتها تثبت أنها ر تخشى وإن ثقتها لاتهتز وأن لها ثقلها في المنطقة .
- كشف موقف اليابان العسكري انها غير قادرة على استخدام الوسيلة العسكرية في سياستها الخارجية الأمر الذي جعلها تركز على الناحية الاقتصادية .
- اثبتت اليابان ضعف موقفها السياسي الذي كان متردداً في اتخاذ قرارته والذي اوضح إن اليابان لن تقوم بدور نشيط في الاحداث نظراً للقيود السياسية والدستورية التي كانت مفروضه عليها .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الموقف الياباني تجاه هذه القضية كان له انعكاس على العلاقات الثنائية بين البلدين والتي اتسمت بالسلبية نظراً لأن موقف اليابان بكل المعاير لم يكن في صالح العراق .

أضف إلى ذلك كان موقفها تجاه العراق مؤذياً لها والذي اتفق مع القوي الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تريد تحديد امكانيات العراق الاقتصادية مما جعل العلاقات بين البلدين تتراجع في ذلك الوقت .

ويمكن ان نذكر هذه الاثار السلبية التي انعكست على البلدين والتي تمثلت في الاتي:- (١١٦)

- تجميد العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين بسبب سحب اليابان لبعثتها الدبلوماسية من العراق واغلاق مقر البعثة ، وبذلك فقد اصبحت قناة الاتصال الدبلوماسي بين البلدين مقطوعة .

- توقف التعامل الاقتصادي بين البلدين نتيجة للإجرأت التي اتخذتها الحكومة اليابانية منذ الايام الأولي التي اعقبت احداث ٢ آب ١٩٩٠ .

- تدهور العلاقات السياسية بين البلدين بسبب موقف اليابان المتمثل في ادانه العراق والمساهمة في تمويل العدوان عليه .

- توقف التفاعل بين سعي البلدين بإيقاف انشطة التعاون العلمي والثقافي والاعلامي من جانب اليابان .

- شهدت السياسة اليابانية إزاء العراق ، منذ بدء أحداث ٢ آب١٩٩٠ ، إذ تفجرت في ذلك اليوم ردود الفعل العدائية على المستوي الحكومي والاعلامي.(١١٧)

فعلى المستوي الحكومي اتخذ المسئولون اجراءات تضمنت قرارات تمنع استيراد النفط العراقي وبفرض العقوبات الاقتصادية عليه ، وذلك تجاوباً مع الطلب الأمريكي قبل صدور قرار مجلس الامن الدولي في هذا الشأن ، و على هذا الاساس فقد كانت وزارة الخارجية على رأس المؤسسات الحكومية في التشدد ضد العراق والاعتبارات أهمها:

- التمسك بشكل اعمى بما تعتبره معايير ومواثيق وقوانين دولية تضم في إطارها حصراً العلاقات الدولية بما تنطوي عليه من اعتراف بالسيادة ورفض مبدأ استخدام القوة في النزاعات الدولية وحل تلك النزاعات بالطرق السلمية .

- شعور الوزارة بالتزامها بتنفيذ السيادة الخارجية لليابان ومسؤوليتها في وضعها موضع التطبيق ، وقد وجدت في الأحداث الأخيرة على ما يبدو فرصة كبيرة فسارعت إلى الإصرار باتخاذ اجراءات متطرقة وحرصت على ان تظهرها وكأنها نابعة من قرار ياباني مستقل لم تأثر عليه حتى قرارات الأمم المتحدة التي كانت في طور النضج حين اعلنت اليابان مقاطعتها للعراق .

ـ الضغوط المكثفة التي تعرضت لها الحكومة ووزارة الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، بصورة خاصة ومن الدول الغربية الأخرى ، إذ كان للمكالمات الهاتفية التي اجراها الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته مع نظيريهما اليابانيين رئيس الوزراء (توشيكي كايفو) ووزير خارجيته ، أثرها في اليابان والتي جعلتها تخضع للقرارات الامريكية بصورة نهائية ، والتي جعلت اليابان تؤيد جميع قرارات مجلس الأمن وتطالب بانسحاب العراق بغير شروط .[١١٨]

اما على الصعيد الاعلامي فقد اتخذت الغالبية العظمي من وسائل الاعلام اليابانية موقفاً سلبيا منذ بدء الأحداث اذْ واصلت بنشر الاخبار المعادية وبشكل واضح ضد العراق ، كما اتفقت الاحزاب السياسية اليابانية المعارضة مع الحزب الحاكم أن يصدر كل واحد منهم بيانات يوم ١٦غسطس ١٩٩٠ م يتضمن ادانة العراق والثناء على المقاطعة التي فرضتها الحكومة .

اما على مستوى التنظيمات الشعبية والمهنية أكدت النقابات والمنظمات الشعبية في اراءها لعدم الارتياح لعدم أرتياحها تجاه أحتلال العراق للكويت وبدرجة متفاوتة تراوحت بين البيانات المتضمنة التنديد أو المواقف المتمثلة بالاحتجاج عن طريق مقاطعة السفارة العراقية .

وعلى الصعيد الشعبي استلمت السفارة اعداداً من الرسائل التي تضمنت الاحتجاج على دخول العراق للكويت والدعوة إلى الانسحاب منها .[١١٩]

ومما سبق يمكن القول إنه لولا الضغوط الأمريكية لما ظهر تحرك اليابان اتجاه هذه القضية ، إذْ ظهر وبشكل واضح ان اليابان تتحرك بالدرجة الأولي والاساس تحت تأثير علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية , فاليابان لم تضمن مصالحها واهدافها الاقتصادية الا مع علاقتها الودية بالولايات المتحدة والتي جعلتها ترضخ لمطالبها اتجاه هذه القضية[١٢٠].

وكانت ملامح الموقف الياباني خلال هذه القضية أكثر وضوحاً في استجابة هذا الموقف للضغوط الأمريكية ، إذ انساقت بشكل مطلق إلي جانب السياسة الأمريكية منذ بداية الاحداث وحتى نهايتها , اذ قدمت اليابان اسهامات مالية كبيرة إلى القوات المتعددة الجنسية المتواجدة في منطقة الخليج العربي بلغت احد عشر مليار دولار بالإضافة إلي ملياري دولار قدمتها اليابان إلى الدول التي تضررت من جراء فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، هذا إلى جانب تطبيق جميع قرارات الامم المتحدة من قبل مجلس الامن والمنظمة الدولية ، ولولا التقييدات الدستورية التي واجهت اليابان ، لشاركت القوات اليابانية في العمليات العسكرية الموجهة ضد العراق .[١٢١]

الخاتمـــــة

لقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان من أهمها :

- يرجع تاريخ بدء العلاقات السياسية بين اليابان والعراق إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما قامت الحكومة اليابانية بتأسيس مفوضية لها في العراق في عام ١٩٣٩ م ، الا أن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين بدأت عام ١٩٥٥عقب اتفاقية سان فرانسكو عام ١٩٥١م .

- إن احتلال العراق للكويت جعلت الكويت تواجه في أعقاب الاحتلال العراقي أزمة اقتصادية [١٢٢] حادة بسبب الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية وبالهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة في مجالات الصناعة والتجارة قبل الاحتلال ، أضف إلى ذلك النقص الحاد في العملات الاجنبية التي كان مصدرها قطاع البترول . وكان رد فعل اليابان اتجاه ذلك أن خصصت الحكومة اليابانية فور وقوع الاحتلال مبلغ مليار دولار في العام المالي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ م كمساهمة من اليابان في المجهود الدولي لتحرير الكويت .

- إن العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان قد شهدت تطورا واسعا في جميع والكهرباء والنفط نظرا لأن اليابان المجالات سواء في مجال البناء او النقل الجوي اتبعت خلال هذه الفترة النمط التقليدي في سياستها الخارجية تجاه العراق .

- شهدت العلاقات بين اليابان والعراق في المجال السياسى والثقافي والفني تطوراً واسعاً خلال هذه الفترة وكانت اليابان صاحبة المبادرة في هذا التطور.

- يعتبر الاحتلال العراقي للكويت من أهم الاحداث التي شهدها النظام الدولي في بداية التسعينات ، على السياسة اليابانية الخارجية . فلقد اعتبرت حرب الخليج الثانية بمثابة اختيار حقيقي لقدرة السياسة الخارجية اليابانية على مواجهة التحديدات والأزمات الدولية.

- أسهمت أزمة الخليج في تغير إدراك الشعب الياباني لدور بلدهم في الشؤون العالمية فمنذ عام ١٩٤٥ م كان الرأي العام الياباني يري أن اليابان مجرد دولة صغيرة ليس لها دور في الشؤون السياسية والأمنية الدولية .

- إن الموقف الياباني تجاه هذه القضية كان له انعكاس على العلاقات الثنائية بين البلدين والتي اتسمت بالسلبية نظراً لأن موقف اليابان بكل المعاير لم يكن في صالح العراق .

الهوامش:-

(١)- ينظر : هيروش شيجوري ، العلاقات اليابانية المصرية ، السياسية الدولية ، العدد ١٠١ ، يونيو ١٩٩٩٠ ، ص ١٤٥ . السياسية اليابانية تجاه العراق هي سياسة متغيرة مرتبطة بسياستها تجاه المنطقة العربية عموما ، فبعد الحرب العالمية الثانية ، تأثرت اليابان على نحو واسع بعلاقتها المتفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما توجهت في علاقتها نحو المنطقة العربية لأول مرة كان هدفها ينصب بالدرجة الأولي والأساس على تحقيق مصالحها الاقتصادية وفضلا عن أن علاقتها بدول المنطقة لم تتطور بوتيرة واحدة ، بل اختلفت وتباينت في طبيعتها ومستواها حسب الأهمية الاقتصادية لكل من هذه الدول ، فإن الدوافع الاقتصادية لقيام هذه العلاقات وتطورها ظلت قائمة ومستمرة وإن اتخذت أشكالا وتعبيرات مختلفة ، وقد كان العراق من بين الدول العربية التي لجأت اليابان إلي إقامة علاقات وثيقة معها . ينظر : كيكو ساكاي ، العراق ، واليابان تاريخ وعلاقات ، ترجمة : علي حسين مون ، ومحمود عبد الواحد محمود ، مكتبة مصر ، دار المرتضي بداد ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٦ ، وينظر : نغم نذير شكر ، اثر المتغير الأمريكي في سياسية اليابان الخارجية تجاه العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، بغداد ، سنة ٢٠٠٠ م ، ص ٩٨ .

(٢) توفيق السويدي :- ولد في بغداد عام (١٨٩٢) تولى منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي في العراق حيث كان رئيساً للوزراء في أربع حكومات في السنوات (١٩٢٩ , ١٩٣٠ , ١٩٤٦ , ١٩٥٠) وشغل مناصب وزارية اخرى عندما لم يكن رئيساً للوزراء كمناصب وزير الخارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي توفي ١٩٦٨. للمزيد من التفاصيل ينظر :- زاير نافع الفهد , توفيق السويدي ودورة في السياسة العراقية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة البصرة , ١٩٩٠ .

(٣) سنان صادق حسين الزيدي , العلاقات العراقية – اليابانية (١٩٢١ – ١٩٥٨) , بغداد , دار المرتضى , ط١ , ٢٠١٣ , ص ٩١ .

(٤) المصدر نفسه , ص ٩٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) مسعود ضاهر ، اليابان والوطن العربي ، العلاقات المتبادلة والأفاق المستقبلية ، ط١ ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت – لبنان , ٢٠١٣ ، ص ١٥٨ .

شهدت تلك الحقبة زيارات رسمية بين البلدين ، ففي ايلول / سبتمبر ١٩٥٦ ، زار الأمير ميكاسا ، شقيق الامبراطور هيروهيتو إمبراطور اليابان آنذاك العراق في أول زيارة لفريق جيولوجي ياباني وفي تشرين الثاني نوفمبر ١٩٥٧ ، زار الأمير عبد الإله ، الوصى على عرش العراق في ذلك الوقت اليابان في زيارة رسمية بصحبة وفد عالي رفيع المستوي ، وفي كانون الثاني / يناير ١٩٦٠ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلي درجة السفارات . ينظر : اليابان والوطن العربي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٨) سنان صادق حسين الزيدي , المصدر السابق , ص ١٠٨ .

(٩) صلاح حسن محمد ، العلاقات العراقية اليابانية (١٩٨٠ – ١٩٩٥) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٥- ١٦ ؛ نغم نذير شكر , المصدر السابق , ص ٩٨.

(١٠)- اصبح من حق اليابان اقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم عقب اتفاقية سان فرانسكو عام ١٩٥١ م ، وبدأت اليابان تعيد علاقاتها الدبلوماسية الثنائية مع الاقطار العربية تدريجياً ، وذلك بفضل اتصالاتها عن طريق مفوضيتها في مصر باعتبارها مركزاً في المنطقة ، واستطاعت اليابان حتي نهاية الخمسينات أن تعيد علاقتها مع تلك الأقطار . ينظر:- صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص١٥ ، ١٦ ؛ نغم نذير شكر , المصدر السابق , ص ص ٩٨ – ٩٩ .

(١١) سيجي كواياما ، اليابان والعراق ، اليابان اليوم ، منظمة التجارة الخارجية اليابانية ، طوكيو ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤ .

(١٢) مسعود ضاهر , المصدر السابق , ص ١٥٨ .

(١٣) سنان صادق حسين الزيدي , تاريخ العلاقات بين العراق الجمهوري واليابان (١٩٥٨ – ١٩٦٨) , ط١ , بغداد , ٢٠١٠ , ص ١٠٩ .

(١٤) نغم نذير شكر , المصدر السابق , ص ٩٩ .

(١٥) -تمثل السياسة الخارجية خطة أو برنامجاً لعمل الوحدة الدولية خارجياً، وهي بذلك تتسم بالاستمرارية ، وذلك نتيجة لطبيعة تلك السياسة التي تحكمها عوامل ومحددات الموقع الجغرافي والميراث التاريخي والحضاري .ينظر : محمد سالمان طايع ، الثورات وتغير السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، سنة ٢٠١٧ ، ص ١٥٦ .

(١٦) -اتضح الموقف الياباني الجديد ازاء أزمة الشرق الأوسط من البيان الحكومي الذي صدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ ، الذي شكل فيما بعد قواعد السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية ، وتتمثل المبادئ الأساسية للبيان بالأتي :

١- عدم جواز الاستيلاء على اية أراضي ، أو احتلالها عن طريق استخدام القوة
٢- انسحاب القوات الاسرائلية من جميع الأراضي التي احتلها في حرب ١٩٦٧ م .
٣- احترام سلام وأمن جميع دول المنطقة وضرورة اتخاذ الضمانات الكفيلة بتحقيق ذلك

Ministry of foreign Affairs, Japan , diplomatic Biue Book, 1973, PP. 55 56 .

(١٧) عدنان خلف حميد البدراني , السياسات الخارجية للقوى الاسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية , ط١ , عمان – الاردن , ٢٠١٦ , ص ٣٠ .

(١٨) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ ؛ سونوكو سونـاياما , العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان , ط١ , دبي , مركز الخليج للابحاث , ٢٠٠٤ , ص ٥٦ .

(١٩) عدنان خلف حميد البدراني , المصدر السابق , ص ٣٢ .

(٢٠) نصرة عبدالله السبتكي , اليابان والخليج استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي , ط١ , عمان – الاردن , ٢٠٠٤ , ص ٦٩.

(٢١) بدر أحمد محمد عبد العاطي ، أثر التحولات العالمية في سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية (١٩٩١ – ١٩٩٩م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، سنة ٢٠٠٣ م ، ص ١٨٧ .

(٢٢) رشيد محمد سعيد الرفاعي ، العراق واليابان والواقع والأفاق ، دراسة إستراتيجية " مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٧١ .

(٢٣) أثناء سنوات الحرب العراقية – الايرانية كان العراق يتمتع بحسن العلاقات مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، والتي كانت شبة راعية له خاصة في سنوات الحرب الأخيرة ، أضف إلى ذلك ، كان صدام يعلن لكل زائر أمريكى ، أثناء أزمة الاجتياح ، أنه رجل الغرب المناسب في المنطقة . ينظر : الغزو العراقي للكويت ، ندوة بحثية ، مارس ١٩٩٥ م ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص ١٢١ .

(٢٤)مقتطفات من خطاب رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في الدورة الثالثة عشرة للدايت القومي ، في ٢٢ يناير سنة ١٩٩٦م ، والمنشور في اليابان نشرة إعلامية ، العدد ١٧٥ ، مارس ١٩٩٦ .

(٢٥) للمزيد من التفاصيل ينظر :- وثائق وزارة الخارجية العراقية ، الدورية الأولي ، السفارة العراقية في طوكيو ، خلاصة التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٨٠م ، ص ص

٦٤- ٧٢ . ومن جانب آخر فقد أوضح المندوب الياباني في الأمم المتحدة وجهة نظر بلاده تجاه النزاع القائم بين العراق وإيران فيما يلي:
١- ضرورة حل الخلافات القائمة بين الطرفين وفق ميثاق الأمم المتحدة
٢- وجوب وقف القتال فوراً بين طرفي النزاع
٣- دعوة الطرف الثالث بعدم التدخل في النزاع . ينظر : جهاد محمد محي الدين ، موقف اليابان من الحرب العراقية الإيرانية في آسيا وأروبا والحرب العراقية الإيرانية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .
(٢٦) محمد جبار حسين ، العلاقات اليابانية الأمريكية ، وأفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، سنة ١٩٩٨ م ، ص ٩٣ .
(٢٧) اهتمت اليابان بعد ذلك لتصبح عضو دائم في مجلس الأمن حرصاً منها على تدعيم العلاقات المصلحية التعاونية بين وحدات الجماعة الدولية ، وكذلك يتزايد اهتمام اليابان بالمنطقة العالمية نظراً لوضعية اليابان الخاصة في ميادين ضوابط التسليح . ينظر : السياسة الدولية ، اليابان والعالم ، العدد ١٠١ ، يوليو ١٩٩٠ م ، ص ٧٠ .
(٢٨) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٠ - ١٦١ .
(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(٣٠) مخلد عبيد مبيضين , السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ٢٠٠٤ , مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد ٣٣ , العدد ٣ , ٢٠٠٦ , الجامعة الاردنية , ص ٥١٦ .
(٣١) مسعود ضاهر , المصدر السابق , ص ١٥٨ .
(٣٢) فؤاد طارق العميدي , العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان (١٩٣٣ – ١٩٣٩) , مجلة العلوم الانسانية , كلية التربية – صفي الدين الحلي , جامعة بابل , ص ٩٠ .
(٣٣) ركزت اليابان على دعم وتطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية ، ومن أهم الصناعات التي اهتمت اليابان بدعمها صناعات بناء السفن والسيارات وأشباه المواصلات والصلب والأسمدة .
Willi Nester ;The foundation of Japan (London : Macmilan Press) 1990 ,p.78 .
(٣٤) اهتمت اليابان في اقتصادها على عدة خطط منها خطط خمسية وخطة سداسية وخطة عشرية طويلة وغيرها من الخطط . للمزيد : ينظر : خليل درويش ، النظام

الحزبي في اليابان ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٠ م ، ص ٩٦ .

(٣٥) ترتب على التطور الصناعي في اليابان الحاجة المطردة إلي المواد الخام اللازمة لعملية الصناعة وفي ظل النقص الحاد الذي تعاني منه المواد الخام المنتجة داخليا . فقد كان من الضرورى اللجوء لاستيراد المواد الخام اللازمة للصناعة . ينظر :-

Yutaka kosai : TheEra of High Speed Growth in Japan (Tokyo : University of Tokyo Press) 1977,p82.

(٣٦) جون هدسون ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، سنة ١٩٨٧ ، ص ١٨٨ .

(٣٧) محمود عبد الواحد محمود القيسي ، سياسة اليابان الخارجية تجاه الشرق الأوسط وعلاقاتها مع العراق ، قراءة تاريخية ، كلية الآداب-جامعة بغداد ، ص ١٢ .

(٣٨) سنان صادق حسين الزيدي , العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٢١-١٩٥٨ , المصدر السابق , ص ٥٤.

(٣٩) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص ١٦ – ١٧ .

(٤٠) سنان صادق حسين الزيدي , تاريخ العلاقات بين العراق الجمهوري واليابان , المصدر السابق , ص ١١١ .

(٤١) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(٤٣) عدنان خلف حميد البدراني , المصدر السابق , ص ص ٣٦١ – ٣٦٢ .

(٤٤) قحطان لطفي علي ، تقرير خاص عن اليابان ، من وثائق وزارة الخارجية العراقية ، طوكيو ١٩٧٨ م ، ص ٦١.

(٤٥) سنان صادق حسين الزيدي , العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٢١-١٩٥٨ , المصدر السابق , ص ص ٥٤ – ٥٥ .

(٤٦) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٤٧) - ويرجع ذلك إلي:

- الثقة العالية التي يوليها المستهلك العراقي للمنتج الياباني الذي أثبت جودته وكفاته بحيث باتت عناوين الجودة والإتقان مرادفة للمنتج الياباني في السوق العراقية وهذا عنصر بالغ الأهمية يمكن أن يساهم مستقبلا في انفتاح السوق العراقي الكبير على المنتجات اليابانية ورغبة المستهلك العراقي لاقتنائها .

- الوزن الإقليمي والدولي للعراق وما يمتلكه من ارث ثقافي وحضاري ومؤهلات اقتصادية وبشرية تجعلها تحرص على تطوير العلاقات معه وعلى مختلف الأصعدة ،

ولهذا فإن اقتصاد البلدين مؤهلين للتعاون والتنسيق من اجل منفعة الدولتين ، ففي العراق توجد فرصة هائلة للاستثمار وإعادة الأعمار حيث تجد الشركات اليابانية مجالاً رحباً للعمل وتحقيق الأرباح وتمتلك اليابان خبرات تقنية متقدمة وتجربة غنية في قضايا الأعمار وإعادة بناء البنية التحتية التي سوف يستفيد منها العراق .للمزيد من التفاصيل ينظر :- دلال غسان خير الدين ، محددات السياسة الخارجية اليابانية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، سنة ٢٠١٢ ، ص ص ١٥٦- ١٥٧ .

(٤٨) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢١ -٢٢ .

(٥٠) ينظر : سفارة الجمهورية العراقية في طوكيو ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ من وثائق وزارة الخارجية العراقية ، ص١١ ؛ صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٥١) ينظر : سفارة الجمهورية العراقية في طوكيو ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ م ، ص ٨٩.

(٥٢) سنان صادق حسين الزيدي , العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٢١-١٩٥٨ , المصدر السابق , ص ١٣٢.

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٥٤) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٥٥) عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(٥٦) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢ - ٢٣ .

(٥٧) أدي وقوع احتلال العراق للكويت إلى فتح النقاش داخل اليابان حول مستقبل دورها الجديد في الشئون السياسية والامنية وفي عملية صنع القرارات الخاصة بها مقابل ما تقدمه من مساعدات لدول العالم الثالث بما يتناسب مع حجم مساهمات اليابان في ميزانية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخري المرتبطة بها ، وقد طرحت حرب الخليج سؤالا على صانع القرار الياباني يتعلق فيما إذا كانت اليابان سوف تتمسك بالطابع السلمي الذي يعد أحد السمات الأساسية للدستور الياباني كنتيجة لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، أم أنها ستكون مضطرة للانضمام لقوات التحالف الدولي وإرسال قوات عسكرية للخارج تحت ضغوط الولايات المتحدة الامريكية وبما يسمح لها بالحفاظ على إمدادات الطاقة من المنطقة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

Japan and the Middie East, (Tokyo : Japan Instiute for international Affaries , 1999) , p. 223 .

(٥٨) حسين شريف , التحدي الياباني في التسعينات دراسة تحليلية للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية , ط١ , مكتبة مدبولي , القاهرة - مصر , ١٩٩٣ , ص ٦٩ .

(٥٩) Japan and the Middie East, op. cit., p.223 .

(٦٠) تركز الحوار الدائر في اليابان المصاحب لحرب الخليج في مناقشة موضوع حق الدفاع الجماعي أخذاً في الاعتبار المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تمنع إرسال قوات يابانية خارج حدود اليابان ، على الرغم من كفاله ميثاق الأمم المتحدة من حق الدفاع الجماعي .للمزيد من التفاصيل ينظر :-

Japan and the Middie East, op. cit., pp.223-229 .

(٦١) S.Javed M aswood ," japan and the Gulf culf crsiss : still searching for A Role " ,The pacific Review ,Voi .5,No.2,1992,p.149 .

(٦٢)Ibid .

(٦٣) عبد الخبير محمود عطا ، السياسة الدولية ، اليابان واعتبارات المصلحة القومية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر ، ١٩٩٩٠ ، ص ١١٥ .

(٦٤) حرصت اليابان على ضمان حالة الاستقرار في المنطقة ، ليس فقط لأهميتها الناجمة عن كونها مصدراً هاماً من مصادر النفط ، ولكن ايضاً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية حيوية بالنسبة لإعاده تشكيل عناصر الامن والاستقرار في اطار البيئة الدولية . ينظر : زكريا محمد عبد الله ، قراءة تحليلية في ابعاد ومستقبل العلاقات العربية – اليابانية ، شؤون عربية ، العدد ٨٤ ، كانون الاول ، سنة ١٩٩٥ ، ص ١٨٣ .

(٦٥) ياسر علي هاشم ، السياسة والحكم في اليابان ، السياسة الدولية ، العدد ، ٩٨ ، اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١٩٢ .

(٦٦) ينظر : طليعة مسلم ، القوة العسكرية اليابانية ، السياسة الدولية ، العدد ،٨٨ ، سنة ١٩٨٧ م ، ص ١٢٣ . على الرغم من التطور الكبير الذي حققته العلاقات العراقية اليابانية فإن ذلك لم يمنع من ظهور عدد من المشاكل والخلافات ونشوب ما يسمي (بالحرب التجارية) بينهما ، حيث تطالب الولايات المتحدة اليابان بتخفيض فائضها التجاري معها والذي بلغ في عام ١٩٨٩ حوالي ٥٠ مليار دولار ، وطالبتها بفتح اسواقاً امام البضائع والمنتجات والاستثمارات الامريكية والغربية . وفي المجال العسكري فإن الولايات تطالب اليابان بزيادة ميزانيتها الدفاعية بهدف تعزيز قدارتها العسكرية للتخفيف عن الولايات المتحدة بعد أن تقوم بسحب جزء من قواتها المرابطة في اليابان والمساهمة في تغطية تكاليف القوات الامريكية المتواجدة في الأراضي

اليابانية . ينظر : صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ ؛ نغم نذير شكر , المصدر السابق , ص ١٠٥ .

(٦٧) محمد جبار حسين , العلاقات اليابانية الامريكية , وافاقها المستقبلية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة بغداد , ١٩٩٨ , ص ٩٥ .

(٦٨) وليم أشعيا عوديشو و لطفي حاتم , النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة , ط١ , عمان , ٢٠١٥ , ص ٨٩ .

(٦٩) احمد محمد فرج ، محددات العلاقة بين اليابان والامم المتحدة ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ١٧٦ .

(٧٠) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ ؛ عدنان خلف حميد البدراني , المصدر السابق , ص ص ١٥٨ – ١٥٩ .

(٧١) - Danny Unger and paul Blackburn ,(eds.) ,Japans Emerging Globa , (London : Lyme Rjenner publishers, 1998) , pp 3-5 .

(٧٢) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٣٩.

(٧٣) صلاح حسن محمد , المصدر السابق , ص ١٧٨ ؛ نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٧٤) عبد الخبير محمود عطا ، اليابان واعتبارات المصلحة القومية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، نوفمبر سنة ١٩٩٠م ، ص ١١٤ .

(٧٥) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ ؛ نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤١ . وقد قرر مجلس الامن الاتي : ١- إدانة العدوان العراقي على الكويت .

٢- طالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً دون قيد أو شرط إلى الموقع التي كانت تتواجد فيها منذ ١ أغسطس ١٩٩٠ م .

٣- دعا العراق والكويت إلي البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ، وأيد جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد وبوجه خاص جامعة الدول العربية .للمزيد من التفاصيل ينظر :-

كريمة زهدي القصاص ، الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية – غزة ، كلية الآداب ، سنة ٢٠١٦ ، ص ٦٧ .

(٧٦) في حرب الخليج الثانية كان الدور الأمريكي بارزا في الوجود العسكري الأجنبي وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى تدمير مجهودات التنمية النهضوية العراقية وتدمير

جميع المنشآت التي يمكن أن تكون ذات علاقة بمشروعات التنمية المستقبلية . ومن هنا برز دور الولايات المتحدة ورفضها للاحتلال وذلك بتجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها وفروع مؤسساتها في الخارج. ينظر : نهلة محجوب احمد ، حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية الامريكية ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، شعبة العلوم السياسية ، سنة ٢٠٠٣ ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

(٧٧)- حدد المجلس الاعلي للأمن القومي موقف اليابان كالتالي :

عدم قبول الاحتلال العراقى للكويت بأي شكل من الأشكال

٢- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال

٣- ان اليابان مستعدة للدفاع عن مصالحها في اي ظرف كان . ينظر : حسن ابو طالب ، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق ، الغزو العراقى للكويت ،العدد ١٠٢ ، اكتوبر ١٩٩٠، ص٧٠ ؛ صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٧٨)- كما طالب أعضاء مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن بعقد جلسة فورية لمناقشة الحالة بين العراق والكويت وخاصة قرار قيادة الثورة العراقية بضم الكويت إلي العراق ، وعلى الفور أسرع مجلس الأمن وأصدر قرار ٦٢٢ الصادر في ٩ أغسطس ١٩٩٠ م وقرر :

١- إن ضم العراق للكويت ليست له أية صلاحيات قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا .

٢- طالب جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم .

٣- قرر أن يبقي في هذا البند في جدول أعمال المجلس ، وأن يواصل جهوده إنهاء الاحتلال كاملاً . ينظر: كريمة زهدي القصاص ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٧٩) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤١.

(٨٠) المصدر نفسه .

(81) Courteny purring ton and A.K.Tokyos Policy Resp0nses During The Gulf Crisis , Op.cit,. p.311 ؛ نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٢.

(٨٢) عدنان خلف حميد البدراني , المصدر السابق , ص ١٥٩ .

(٨٣) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق , ص ١٨٦ .

(٨٤) عدنان خلف حميد البدراني , المصدر السابق , ص ١٦٧ .

(85) S.Javed Maswood, " Japan and the Gulf Crisis: still searching for Arole " , op. cit . , p.152 .

(٨٦) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق , ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٨٨) نصرة عبدالله البستكي , المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٨٩) دبلوماسية الصكوك : هي السياسة التي تتبعها الدولة في علاقتها الدولية باستخدام المعونة الاقتصادية وقد تم اطلاق المصطلح على السياسة اليابانية أثناء حرب الخليج الثانية بسبب دستورها الذي يحضر عليها ارسال قوات إلي مناطق الصراع . ينظر : دلال غسان خير الدين ، محددات السياسة الخارجية اليابانية ، عمان ، دار الرية للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٢ م ص ١٦١ .

(٩٠) منذ الساعات الأولي لاحتلال العراقي للكويت، طلبت حكومة الكويت من الولايات المتحدة الامريكية تقديم ـ المساعدة العسكر ية؛ لمنع انسحاب القوات العراقية ، كما طلبت تجميد الأموال والموجودات الكويتية ، لمنع العراق من السيطرة عليها ، وصرح سفير الكويت لدي واشنطن أن المطلوب هو وضع استراتيجية لمواجهة الاحتلال وتأمين انسحاب القوات ، ويجب إرسال إشارة واضحة إلي العراق ليست من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل من الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي . ينظر : كريمة زهدي القصاص ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(91) Danny Unger and paul Blackburn , (eds.) , Japans Emerging Global Role , op. cit ., pp 4-8 .

(٩٢) تمثلت الضغوط الأمريكية الواردة على اليابان مع بداية دخول القوات العراقية للكويت ليس في طلب إعلان من جانبها عن مقاطعة العراق اقتصاديا ولكن أيضاً طلبت الحكومة الأمريكية من اليابان إرسال قوات عسكرية إلي منطقة الخليج العربي للمشاركة في جهود القوات المتحالفة للدفاع عن دول المنطقة وإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، ونادت أمريكا بأنه على اليابان أن تقوم تزويد حاملات الطائرات بالوقود والسفن الحربية الأمريكية المتجهة عبر المحيط الهادي من موانئها وذلك في أثناء رحلة الذهاب والعودة من والي مسرح العمليات الحربية ، وأعلنت اليابان في البداية عن تجاوبها تجاه رغبات الولايات المتحدة الأمريكية .ينظر : علي سيد النقر ، العرب والقطب الياباني ، العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٨ .

(٩٣) عبد الخبير محمود عطا ، اليابان واعتبارات المصلحة القومية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ١١٥ .

(٩٤) نغم نذير شكر , المصدر السابق , ص ١٣٥ .
(٩٥) المصدر نفسه , ص ص ١٣٥ – ١٣٦ .
(٩٦) خليل إبراهيم الطيار ، الدور الياباني في حرب الخليج وأثره على النزاع العربي الصهيوني ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ص ٦ .
(٩٧) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
(٩٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٦.
(٩٩) نتيجة مشكلة الرعايا الأجانب في العراق والكويت اجتمع مجلس الأمن على الفور في ١٨ أغسطس ١٩٩٠ م ، وأصدر قرار(٦٦٤) الذي يطالب الحكومة العراقية السماح للرعايا الأجانب في العراق والكويت بمغادرتها على الفوروهذه نصوص القرار :-
١- طالب العراق بأن يسمح بخروج رعايا الدول الأخري من الكويت والعراق وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور ، وبصفة مستمرة أولئك الرعايا .
٢- ألا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر .
٣- أن تلغي حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات ، وأن تمتنع الحكومة العراقية عن القيام بذلك في المستقبل .
٤- أكد قرار رقم(٦٦٢) عن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ .
٥- طالب الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت مكن تقريراً عن مدي الالتزام بهذا القرار .
وقد طلب المجلس أيضاً في ذلك القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة بيرزدي كويار إجراء مفاوضات عاجلة مع حكومة العراق ، كما طالبت ببرفيكش كويساميج رئيسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة العراق السماح للرعايا الأجانب بمغادرة العراق والكويت ان لا يتخذ إجراء يعرض سلامتهم وأمنهم وصحتهم للخطر ، كما أوضحت أمام اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات ، أن احتجاز الرهائن هو تحد حقيقي لحقوق الإنسان . ينظر : كريمة زهدي القصاص ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
(١٠٠) أن القاسم المشترك بين العراق واليابان هو معاناة الشعبين العراقي والياباني من أهوال الحروب حيث عانت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية الخراب الشامل الذي طال البنية التحتية اليابانية وهذا ما حدث لشعب دولة العراق التي عانى كذلك من ويلات الحروب . ينظر : دلال غسان خير الدين ، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

(١٠١) نصرة عبدالله البستكي , المصدر السابق , ص ١٥٦ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(102) - Akifumi Ikeda " Political Relations between Japan and the Middie East , in: Akifumi ikeda , Japan. Palestine and the Middle East , (Jerusalem :mPASSIA publication 1999) , pp . 49 – 50 .

(١٠٣) صلاح حسن محمد , المصدر السابق , ص ١٨٨ ؛ نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(١٠٤) نغم نذير شكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(105)- Akifumi Ikeda , " Seeking a Say for HerPay" Middie EastDialogue , (London ,November 1994) , p.5 .

(106) - Reinhard Drifite , Japans Foreign Policy , (London : Chatham House Papers) ,1990) , pp 1 - 3 .

(107) Okubo Shiro , "Japans Constitutional Pacifism and United Nations Peacekeeping " , in : Warren S .Hunsberger, op . cit ., pp. 96 – 112 .

(١٠٨) أماني فهمي ، دساتير العالم ، المجلد الثالث ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٩ م ، ص ١٥ .

(١٠٩) عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(١١٠) نصرة عبدالله البستكي , المصدر السابق , ص ١٥٧ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(١١١) خليل درويش , اليابان وازمة الخليج دراسة في دبلوماسية مواجهة ازمة , مجلة مستقبل العالم الاسلامي , العدد ٣ , قبرص , ١٩٩١ , ص ١٤٢ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(١١٢) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق , ص ١٨١ ؛ نصرة عبدالله البستكي , المصدر السابق , ص ١٥٧ .

(١١٣) صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص ١٨١ - ١٨٢ .

(١١٤) ان اليابان عندما اتخذت هذا الموقف لم تكن تخشي ان تهتز الثقة بسياستها في المنطقة او ان تتعرض مصداقيتها إلى التساؤل بأي قدر ، وذلك لأن تعاملها مع الأقطار العربية كان جيداً ، كما أنها لم تربط بين مواقفها السياسية ازاء القضايا العربية المصيرية وبين مصالحها الاقتصادية الحيوية ، كما أنها تدرك جيداً بأن غياب الحد

الادني من التنسيق العربي لا يشجعها على تطوير مواقفها ازاء القضايا المذكورة مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية . ينظر :- صلاح حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(١١٥) وليم أشعيا ولطفي حاتم ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(١١٦) رشيد الرفاعي ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(١١٧) ينظر : زكريا محمد عبد الله ، قراءة تحليلية في ابعاد ومستقبل العلاقات العراقية اليابانية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٤ ، ١٩٩٥ ، ص ١٨٣ . تعرض موقف اليابان لانتقادات من قبل الولايات المتحدة نظراً لردود الفعل البطيئة والمترددة من اليابان بسبب القيود التي كانت تحكمها بحجة أن الدستور لا يسمح بذلك ، ولكن الصحيح ان الدستور في اليابان قد فرض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب

(١١٨) رشيد الرفاعي ، المصدر السابق ، ص ص١٦ ـ ١٧

(١١٩) نغم نذير شكر ، المصدر السابق , ١٥٢ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .

(١٢٠) نغم نذير شكر ، المصدر نفسه , ص ص ١٥٢ – ١٥٣ ؛ عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

(١٢١) تحدث الشيخ سالم الصباح عن وجهة الكويت قائلا هناك عدة متطلبات أساسية لإصلاح الخلل وذلك من خلال تشجيع رأس المال الأجنبي بين العالم الخارجي والكويت . ص ٢٤٦ _(السياسية الدولية ، ندوة حول مستقبل الكويت ، نظرة استراتيجية ، سامح محمود ابو العنين ، باسم خليل ، يناير ١٩٩٢ ، العدد ١٠٧ .